الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

المسؤولية الاجتماعية ودورها في مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مؤسسات القطاع الخاص لولاية الوادي

إعداد الطالبات:

- **أحلام عثماني**
- **جهاد الأرقط**
- **ظريفة غدير إبراهيم**

إشراف الأستاذ الدكتور:

د. لطفي مخزومي

لجنة المناقشة

د.	أستاذ التعليم العالي بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د.	أستاذ محاضر صنف (أ)بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د.	أستاذ محاضر صنف (أ) بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية:2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى :

الوالدين الكريمين

الإخوة و الأخوات الأعزاء

عائلتي الكريمة

الأهل و الأصدقاء

كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة

كل هؤلاء جميعهم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

جهاد، ظريفة، احلام

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل .

بداية نشكر الله العلي القدير القائل في محكم التنزيل: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ (يوسف: 76)

وقال رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام: "من صنع إليكم معروفا فكافئوه, فإن لم تجدا ما تكافئونه ، فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" .

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا , وإلى كل من وقف على المنابر ليعطي من حصيلة علمه، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **د مخزومي لطفي** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل .

وكذلك نشكر كل من ساعد في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد .

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني مؤسسات القطاع الخاص لولاية الوادي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية على القطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعها، حيث حظي تحمل مؤسسات القطاع الخاص لمسؤوليتها الاجتماعية باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة رغم أنه ليس بالأمر الجديد، وذلك تبعا للتطورات الحاصلة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العالم بفعل العولمة من جهة وللأفكار التي جاء بها الفكر الاقتصادي الذي يرى أن أهداف المؤسسة ترتبط بأهداف المجتمع الذي تعمل به من جهة أخرى. ونتيجة أهمية هذا الموضوع بمختلف أبعاده التي حاول الكثير دراستها وحصرها مع تشجيع المؤسسات الخاصة على تبنيها من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة.

ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي الاستدلالي في الجانب التطبيقي منه، بالاعتماد على أسلوب المسح الاجتماعي، وتم استخدام أداة الاستبيان لمعرفة آراء عينة الدراسة المكونة من 40 من عمال بهذه المؤسسات، وتم تحليل النتائج على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وSPSS Amos، وتم اختبار النتائج الدراسة باستعمال أساليب إحصائية مثل: الاختبارات البعدية في حالة وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

وتوصلنا أن مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي لا تساهم في تنمية مجتمعها المحلي، لنقص في تنويع استثماراتها

وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية مؤسسات القطاع الخاص بدورها في تحمل مسؤوليتها نحو مجتمعها، عن طريق دعم الأنشطة الاجتماعية وتوجيه بعض استثماراتها ذات صبغة اجتماعية تساهم في توفير فرص العمل مما يساهم في حد من البطالة وبالتالي تنمية جميع الجوانب التنمية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، مؤسسات القطاع الخاص، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to identify the extent to which the private sector institutions in El oued state adopted the concept of social responsibility, And to identify the impact of social responsibility on the private sector in achieving sustainable development of society, Where private sector institutions have taken on greater social responsibility in recent years, although it is not new, Depending on the developments in the economic and social conditions in the world due to globalization on the one hand and the ideas that came from the economic thought, which believes that the objectives of the institution are linked to the objectives of the society in which it works on the other hand, As a result of the importance of this subject in various dimensions, which has been much studied and limited, while encouraging private institutions to adopt them in order to achieve sustainable development.

The study was based on the descriptive approach on the theoretical side and the inference analytical approach in the applied side,Drawing on the social survey method, The survey was used to find the views of the sample of the study consisting of 40 workers in these institutions, The results were analyzed on the statistical package program for social sciences (SPSS), The results were tested using statistical methods such as: Post-tests in the case of statistically significant differences.

We found that the private sector institutions in El oued state do not contribute to the development of their local community, due to the lack of diversification of their investments, The study recommended that the private sector institutions should be made aware of their role in assuming responsibility towards their society, By supporting social activities and directing some of their investments of a social nature contribute to the provision of employment opportunities, which contributes to reducing unemployment and thus development of all aspects of development.

key words: Social responsibility, private sector institutions, sustainable development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال البيانية	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**أ– د**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
تمهيد الفصل الأول	**7**
المبحث الأول: الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة	**8**
المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية	**8**
أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**8**
ثانيا: الأبعاد المسؤولية الاجتماعية	**9**
ثالثا: فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية	**10**
المطلب الثاني: التنمية المستدامة	**12**
أولا: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها	**13**
ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة	**15**
ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة	**17**
المطلب الثالث: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة	**19**
أولا: مفهوم القطاع الخاص	**19**
ثانيا: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة	**20**
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	**23**
المطلب الأول: الدراسات العربية	**23**
أولا: الدراسات المحلية	**23**
ثانيا: الدراسات العربية	**26**

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**29**
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	**31**
أولا: أوجه التشابه	**31**
ثانيا: أوجه الاختلاف	**32**
ثالثا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة	**32**
خلاصة الفصل الأول	**33**
الفصل الثاني: اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي	
تمهيد الفصل الثاني	**35**
المبحث الأول: تحليل البيانات الشخصية واختبار الفرضيات الأساسية	**36**
المطلب الأول: خطوات انجاز الاستمارة وتحليل البيانات الشخصية	**36**
أولا: خطوات انجاز الاستمارة	**36**
ثانيا: تحليل البيانات الشخصية	**38**
المطلب الثاني : اختبار الفرضيات الأساسية	**43**
المبحث الثاني: اختبار العلاقة الارتباطية والفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	**46**
المطلب الأول: اختبار العلاقات الارتباطية بين المسؤولية والاجتماعية والتنمية المستدامة بالقطاع الخاص بولاية الوادي	**46**
أولا: الارتباط بين عبارات البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وعبارات التنمية المستدامة في القطاع الخاص	**47**
ثانيا: الارتباط بين عبارات البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وعبارات التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص	**49**
ثالثا: الارتباط بين عبارات البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وعبارات التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص	**51**
المطلب الثاني: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية للمسؤولية الاجتماعية	**52**
أولا: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية بالنسبة للبعد الاقتصادي	**52**
ثانيا: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية بالنسبة للبعد القانوني والأخلاقي	**56**

ثالثا: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية بالنسبة للبعد البعد البيئي	59
المطلب الثالث:: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية للتنمية المستدامة	62
خلاصة الفصل الثاني	66
الخاتمة	**68**
المراجع	**73**
الملاحق	**79**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	عينة الدراسة	37
(2.2)	اختبار الفاكرونباخ لاستبانه الدراسة	37
(3.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	39
(4.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	39
(5.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي	40
(6.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	41
(7.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوضعية الاجتماعية	42
(8.2)	اختبار Wilcoxon للفرضية الأولى	43
(9.2)	اختبار Wilcoxon للفرضية الثانية	44
(10.2)	اختبار Wilcoxon للفرضية الثالثة	45
(11.2)	اختبار Wilcoxon للفرضيه الرابعة	45
(12.2)	قوة معامل الارتباط "غاما" بدلالة القيمة العددية له	46
(13.2)	معامل الارتباط "غاما" بين المحور الثاني للبعد الأول و المحور الثالث	47
(14.2)	معامل الارتباط "غاما" بين المحور الثاني للبعد الثاني و المحور الثالث	49
(15.2)	معامل الارتباط "غاما" بين المحور الثاني للبعد الثالث و المحور الثالث	51
(16.2)	اختبار الفروق البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الجنس	52
(17.2)	اختبار الفروق البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير العمر	53
(18.2)	اختبار الفروق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عينة محل الدراسة وفق متغير المستوى الدراسي	54
(19.2)	اختبار الفروق البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الخبرة المهنية	55
(20.2)	اختبار الفروق البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الوضعية الاجتماعية	55
(21.2)	اختبار الفروق البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الجنس	56
(22.2)	اختبار الفروق البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير العمر	57

(23.2)	اختبـار الفـروق البعـد القـانوني والأخلاقـي المسـؤولية الاجتماعيـة وفـق متغيـر المستوى الدراسي	58
(24.2)	اختبار البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الخبرة المهنية	58
(25.2)	اختبار الفروق البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الوضعية الاجتماعية	59
(26.2)	اختبار الفروق البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الجنس	59
(27.2)	اختبار الفروق البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير العمر	60
(28.2)	اختبار الفروق البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير المستوى الدراسي	60
(29.2)	اختبار البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الخبرة المهنية	61
(30.2)	اختبار الفروق البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الوضعية الاجتماعية	61
(31.2)	اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير الجنس	62
(32.2)	اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير العمر	63
(33.2)	اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير المستوى الدراسي	63
(34.2)	اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير الخبرة المهنية	64
(35.2)	اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير الوضعية الاجتماعية	65

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	ركائز التنمية المستدامة	12
(2.1)	تداخل ابعاد عملية التنمية المستدامة	14
(3.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	39
(4.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	40
(5.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي	41
(6.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	42
(7.2)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوضعية الاجتماعية	43

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	79

مقـــدمة عامـــة

أ- توطئة:

تسعى مؤسسات القطاع الخاص على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الذي يهدف إلى تعظيم ارباحها إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة و على المجتمع بالاستغلال غير العقلاني لليد العاملة خاصة من قبل المؤسسات بإهمال آثارها السلبية على العمال(الأمن، الصحة، السكن...) وهو ما أدى إلى الحديث على البيئة و المجتمع علاوة على الجانب الاقتصادي، فالجانب الاجتماعي والبيئي من طرف المؤسسات يعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها من خلال ما تساهم به من تطور في التنمية المستدامة.

وفي ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة والمجتمع والحفاظ على مختلف الموارد ظهرت مجموعة من المفاهيم التي أصبحت تسخر لتحقيق مؤسسات رابحة في مجالها، و من أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتي هي من أبرز المفاهيم المتداولة في عالم المال والأعمال حول العالم، وتبرز أهمية هذا الطرح من خلال إرساء معالم التنمية المستدامة باعتبارها منظومة تقوم على المصلحة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وإشباع حاجات ورغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة، لذلك فإن أي مؤسسة تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية.

وإنطلاقا من هذا التوجه الجديد للمؤسسات الإقتصادية للقطاع الخاص تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ب- الإشكالية:

- **ما هو مستوى العلاقة الإرتباطية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي؟**

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي؟
- هل تعمل مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي على تجسيد أبعاد التنمية المستدامة؟

- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الاسمية في مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي؟
- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للتنمية المستدامة تعزى إلى المتغيرات الاسمية في مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي؟
- ماهي قوة واتجاه العلاقات الإرتباطية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ذات الدلالة الإحصائية في مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي؟

ت- فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية، تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:أن واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي، سائد بنسبة منخفضة جدا.

الفرضية الثانية: ليس هناك تجسيد عملي لأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي.

الفرضية الثالثة: تؤثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على المتغيرات الاسمية ذات دلالة إحصائية في مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي.

الفرضية الرابعة: تؤثر أبعاد التنمية المستدامة على المتغيرات الاسمية ذات دلالة إحصائية في مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي.

الفرضية الخامسة: لا توجد هناك أثر للمتغيرات على العلاقات الإرتباطية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ذات الدلالة الإحصائية في مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي.

ث- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون المسؤولية الاجتماعية هي السبيل الوحيد للارتقاء بالاقتصاد مع مراعاة الجانب البيئي والعمل بصفة أخلاقية، لذلك لابد من معرفة سبل تبنيها واستمرارها وهذا ما يظهر من خلال دراسة وتحليل مختلف العوامل والسلوكيات التي تحافظ على استقرارها بغية تحقيق تنمية مستدامة.

ج- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال القيام بهذه الدراسة إلى إبراز ما يلي:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية وما يتعلق بها؛
- التعرف على مفهوم وأهمية وخصائص وأبعاد التنمية المستدامة؛
- الإطلاع على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة؛
- محاولة اكتشاف مستوى المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

ح- حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**:اقتصرت هذه الدراسة على مدى تطابق الجانب النظري مع أرض الواقع من خلال الدراسة الميدانية ومن ثم معرفة مدى تبني مؤسسات القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.
- **الحدود الزمنية**: تم إنجاز البحث ما بين شهر مارس 2019 إلى غاية شهر جوان 2019.
- **الحدود المكانية**: مؤسسات القطاع الخاص لولاية الوادي.

خ- منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة وحتى نتمكن من اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في دراستنا هذه على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك بالاعتماد على الأدوات و المصادر التالية:

- **الجانب النظري**: تم استعمال المسح المكتبي من أجل الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية و لأجنبية بخصوص موضوع الدراسة، وكذا المقالات ومذكرات التخرج، واستعملنا أيضا المسح الإلكتروني عن طريق شبكة الإنترنت.
- **الجانب التطبيقي**: تم استعمال أسلوب الاستبيان أين استهدفنا عينة مكونة من 40 فرد في مؤسسات القطاع الخاص واعتمدنا في تحليل هاته الأخيرة على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

د- صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء إنجاز هذا البحث، وقد أردنا الإشارة إليها ليس رغبة منا في إعطاء مبررات، وإنما رغبة منا في لفت انتباه المسؤولين إلى ضرورة تسهيل مهمة الطالب من جهة، وإعلام الطلبة بها من أجل تفادي الوقوع فيها مستقبلا من جهة أخرى، تتمثل أهم هذه الصعوبات في ما يلي:

- صعوبة حصول عللى مراجع تخص المسؤولية الاجتماعية؛
- عدم قدرة بعض الموظفين المؤسسات على الاجابة على أسئلة الاستبيان؛
- نقص الوعي الثقافي لدى موظفين مؤسسات حول موضوع المسؤولية الاجتماعية.

ذ- هيكل و خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا الدراسة إلى فصلين باعتماد على طريقة IMRAD، الفصل الأول الذي تناولنا فيه الجانب النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وذلك من خلال مبحثين حيث عالج المبحث الأول مدخل عام حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، أما المبحث الثاني عالج الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع الدراسة ، بينما تناول الفصل الثاني الدراسة الميدانية حيث قسم إلى مبحثين حيث عالج المبحث الأول تحليل البيانات الشخصية واختبار الفرضيات والأساسية، أما المبحث الثاني تم تخصيصه لاختبار العلاقة الإرتباطية والفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهـيد الفصل الاول

تزايد اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في معظم البلدان ولم يعد الربح الهدف الرئيسي لمنظمات الأعمال، وتعد من الصفات التي يجب أن يتحلى بها كل فرد في المجتمع الذي يريد أن يتطور وينمو وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل المؤسسات إلى شركاء في التنمية المستدامة، وهذا ما دعت إليه الحكومة ومع تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي كانت الشركات الدولية السبب في ظهور بعض منها، وبالتالي ظهور عدة ضغوطات على هذه المؤسسات تلزمها مواجهة مسؤولياتها وتصحيح الممارسات غير المسئولة الصادرة عنها، كما يقوم القطاع الخاص بنشاطات اقتصادية هامة غير أنها ذات نتائج سلبية على المجتمعات التي تعمل فيها المؤسسة، لذلك يجب أن يتحمل مسؤولية الأخلاقية اتجاه أفراد مجتمعه، ومن هنا بدأت تتبلور ثقافة المسؤولية الاجتماعية، فبدأ القطاع الخاص يغير من نظرته للمجتمع والبيئة التي ينشط فيها.

ومن أجل التعرف أكثر على مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين بحيث يتضمن كل مبحث ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

أصبح قيام المؤسسات بمسؤولياتها وظيفتها الاجتماعية أمرا هاما لبقائها، وذلك نتيجة تغير طبيعة العلاقة بين مؤسسات الأعمال والمجتمع، التي كان هدفها تعظيم الربح وفي ظل الاهتمامات المتزايدة للبيئة والحفاظ على الموارد المختلفة فيها ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية التي أصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في مؤسسات الأعمال، ومن أهم هذي المفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

تطلعت كافة الدول المتقدمة والنامية أيضا في العصر الحديث إلى وضع استراتجيات يرتكز عليها النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي والدولي، ومن هنا ظهرت وتطورت مجموعة من التطلعات والحوافز التي من شأنها أن تساعد على زيادة دمج ومشاركة المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية[1].

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال الأعمال من خلال اهتمام رجال الأعمال به، تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل متسارع وتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية التي سادت في فترات نشوئه، حيث ارتبط نشوء الفكرة خلال مرحلتها الأولى هو تعظيم الربح وقد أصبحت هذه النظرة قائمة القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين.

وهو مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة حيث يوجب على المؤسسات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

وتعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين والكتاب حيث لم يتفق على تعريف محدد له.

- ✓ عرفها(**Drucker**) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا الالتزام يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم"[3].

---

[1] صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ،**المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف**، بيروت، 25-23 مارس 2009، ص3.

[2] محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية"، **مجلة الباحث**، العدد 12، الجزائر،2013، ص30.

[3] نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص289.

✓ عرفها **البنك الدولي**: " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"[1].

✓ عرفها **مجلس الأعمال للتنمية المستدامة**: " الالتزام المستمر من قبل للمؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا، ومساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي ومجتمع ككل"[2].

✓ عرفها **الاتحاد الأوربي**: "هي مفهوم تقوم المنظمات الأعمال بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو التطوعي"[3].

ومنه نستخلص تعريف الشامل للمسؤولية الاجتماعية: "المسؤولية الاجتماعية تتمثل بكونها مجموعة من القرارات الأفعال التي تقوم بيها المؤسسة من أجل الوصول إلى الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع، وكذلك التزاماتها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية اتجاه أصحاب المصلحة".

ثانيا: الأبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتمثل المسؤولية الاجتماعية في مجموعة الأنشطة أو الالتزامات الطوعية أو غير الطوعية التي تضطلع بها المؤسسة وتفي ببعض الاحتياجات والتي قد لا تعود على المؤسسة بفائدة اقتصادية مباشرة سواء كان الاضطلاع بهذه الانشطة اختياريا أم تنفيذا لأحكام القوانين والأنظمة، وقد حدد (Carroll) أربعة ومكونات للمسؤولية الاجتماعية وهي[4]:

[1] آمنة تونسي وإبراهيم بورنان، المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية، **دراسات، مجلة دولية علمية محكمة**، العدد 28، جامعة الأغواط، الجزائر،2017، ص337.

[2] بخدة شهرزاد، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية- دراسة حالة مؤسسة موبليس فرع بشار-"، **مجلة دراسات و أبحاث**، العدد 28، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة طاهري محمد بشار، 2017، ص331.

[3] وهيبة مقدم وبلقاسم زايري، المسؤولية الاجتماعية لشركات: أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية في الدول النامية، **الدول العربية**، العدد172، جامعة وهران، الجزائر، ص 4.

[4] أحلام مقراني، أنيس هوام، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة**: دراسة حالة إسمنت –تبسة-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2016 -2017، ص12.

1- البعد الاقتصادي: يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي، حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والخبرة، والاستفادة من التطور التكنولوجي بما لا يخالف ضررا في المجتمع والبيئة.

2- البعد القانوني: يمثل التزام القوانين وأنظمته وتعليمات يجب أن لا تخرقها المؤسسات وأن تحترمها، عادة ما تحددها الدولة، وفي حالة عكس ذلك فإنها تقع في إشكالية قانونية.

3- البعد الأخلاقي: يفترض في إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة فإن هذه الجوانب لم تؤطر بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع وقبولها، فعلى المؤسسة أن تكون ملزمة بعمل ماهو صحيح وعادل ونزيه.

4- البعد الخيري: ويرتبط بمبدأ تطور نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملبس ونقل وغيرها من جوانب أخرى، إذن فالمسؤولية الاجتماعية تعمل ضمن مبادئها وأبعادها، فإن استناد أي بعد أو مبدأ على الآخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن تحقق المؤسسات ما تسعى إليه دون أن تكون قد قطعت شوطا في إطار مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية ومبادئها اتجاه المجتمعات التي تعمل بها.

قام مجموعة من الباحثين إلى تقسيم المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة من الأبعاد، لقد اعتمدنا في دراستنا عل تقسيم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والشكل التالي يوضح هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية.

ثالثا: فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية

لقد أثبتت الدراسات أهمية أن تكون المؤسسات مسؤولة اجتماعيا وأن ذلك يؤثر على نجاح هذه المنظمات بشكل كبير، ومن أهم العوائد والفوائد المترتبة عن المسؤولية الاجتماعية نذكر[1]:

- ✓ تشير التقارير الاقتصادية الدولية إلى أن الشركات التي تحقق مفهوم المسؤولية يزيد معدل الربحية فيها عن 18% عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ تشير استطلاعات الرأي إلى أن 73% من قادة الأعمال في أوربا يؤمنون أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يساهم بشكل فعال في وزيادة الإنتاجية والربحية للشركات التي لديها في المسؤولية الاجتماعية؛

[1] جديدي روضة، جديدي سميحة، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، الجزائر، يومي06و07 ديسمبر 2017، ص4.

- ✓ أثبتت البحوث والدراسات إلى أن تثقيف الموظف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وإشراكه في برامجها ساهم في تخفيف الأعباء عن الشركات وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30%؛
- ✓ يساهم التزام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها؛
- ✓ أثبتت البحوث والدراسات أن الشركات التي تطبق فكرة المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبع هذا الاتجاه؛
- ✓ تشير بعض الدراسات إلى أن التزام المؤسسات بثقافة العطاء (المسؤولية الاجتماعية) يساعد في جذب العاملين الذين يحملون بداخلهم قيما اتجاه هذا العمل، ويساعد على استمرارهم في العمل؛
- ✓ التزام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها هذه المنظمات أثناء ممارستها لنشاطها؛
- ✓ إن قيام منظمات المجتمع بمختلف أنواعها يساهم بشكل حقيقي في تحقيق التنمية المستدامة بهذا المجتمع سواء كانت تنمية اجتماعية أو اقتصادية؛
- ✓ تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر "**داو جونز**" للاستدامة والذي أطلق عام 1999ويعني بترتيب الشركات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي، وهذا ما يحدث أيضا في البورصة المصرية عام 2010؛
- ✓ أثبتت البحوث والدراسات أن هناك علاقة ايجابية وقوية بين الأداء الاجتماعي والبيئي والأداء المالي للمنظمة، بمعنى أنه إذا تحسن الأداء الاجتماعي على سبيل المثال فإنه يحدث تحسن في الأداء البيئي والمالي لهذه للمنظمة؛
- ✓ كما أظهرت دراسة أجرتها (corporate giving guidelines,2010) أن 76% من المستهلكين يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية أكثر من تعاملهم مع المؤسسات صاحبة العلامات التجارية الشهيرة كما أظهرت ذات الدراسة أن الموظفين في المؤسسات التي تطبق برامج في المسؤولية المجتمعية لديهم ولاء لمؤسساتهم بنسبة تصل إلى 87% أكثر من الموظفين في المؤسسات الأخرى، وأن 83%من الموظفين الجدد يرغبون في العمل لدى المؤسسات[1].

[1] محمد حسين المهدي ،**نفس المرجع السابق** ،ص 44.

الشكل رقم (1.1): دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة أسعار أسهم المنظمات

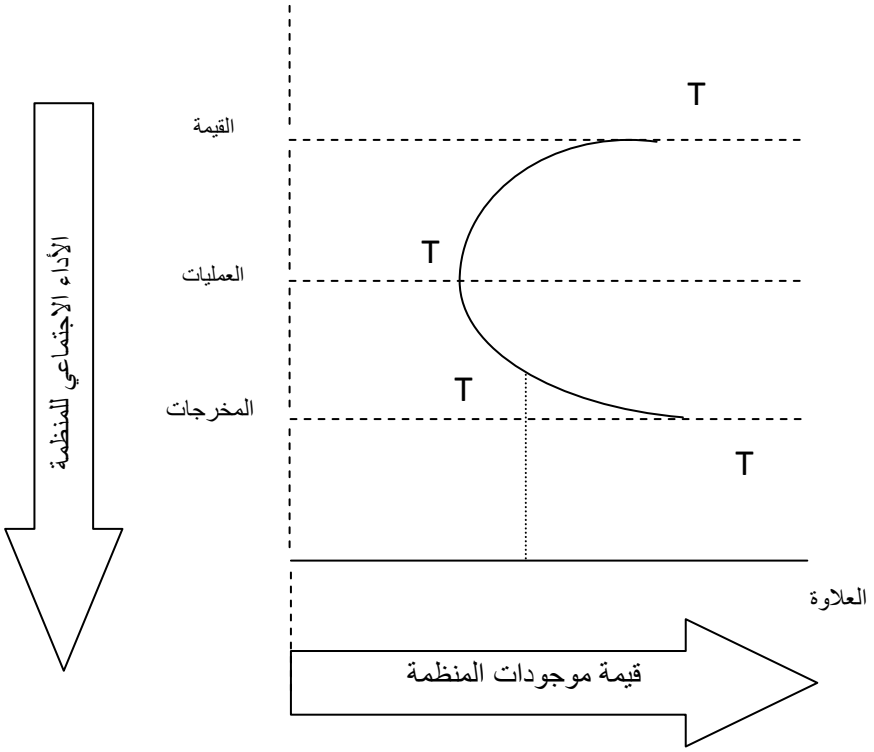

المصدر: فؤاد محمد حسين المهدي، **أطروحة دكتوراه** تحت عنوان **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، 2003، ص 44.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة

تزداد المشاكل البيئية يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة واللامسؤولية التي يتمتع بها جل أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة، كل هذا سبب أدى إلى ضرورة الاستعجال في البحث عن طرق لمناسبة لتخطي هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية، الذي نتج عنه مفهوم التنمية المستدامة كأحد الوسائل الجديدة والفاعلة، والعصرية التي توفق بين متطلبات الحاضر والمستقل.

أولا: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

1- تعريف التنمية المستدامة:

نظرا لأهمية التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المرتدة المتبادلة بين الجوانب الثلاثة لها، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي، والتي تركز أيضا على الكم والنوع لنتائج هذه العلاقة، فقد أقيمت عدة مؤتمرات وندوات من أجل التشاور والتباحث في هذا المجال، وقد كانت أولى هذه المؤتمرات مؤتمر ستوكهولم، والذي أقيم في دولة السويد عام 1972والذي دار حول التنمية البشرية مرورا بقمة الأرض في ري ودي جانيرو بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1992 وصولا إلى قمة جوهانسبورغ ونظرا لاختلاف المفكرين في التوجه الإيديولوجي فقد تم سرد بعض التعاريف للتنمية المستدامة وذلك على النحو التالي:

يعرفها الأستاذ **أسامة الخولي بأنها**: "تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، إنها عملية تغير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكيف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم "[1].

كما عرف أيضا **المشرع الجزائري التنمية المستدامة**: "هي مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية "[2].

لقد عبر المشرع الجزائري في هذا التعريف عن ضرورة التوافق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهمية إدخال أو الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، والذي يضمن استمرارية التنمية سواء لأجيال الحاضرة أو الأجيال القادمة وبنفس الأهمية [3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للتنمية المستدامة على: " أنها عملية تأمين الموارد البشرية والطبيعية للبيئة العربية من خلال استثمار مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة بأساليب وطرق علمية

---

[1] محمد طاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 48-51.

[2] الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، القانون 03-01،العدد 20،43-07-2003، ص09.

3 عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار الصفاء، ط1، عمان، الأردن،2007 ، ص25.

وتكنولوجيات البيئة الجديدة بعيدا عن الاستنزاف والتلوث البيئي وحق الأجيال اللاحقة للاستفادة منها ولخدمة خطط وبرامج التنمية الشاملة العربية"[1].

خصائص التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، وفيما يلي سنذكر أهم خصائص التنمية المستدامة هي:

- ✓ هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات؛
- ✓ هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجل الحيوي لكوكب الأرض؛
- ✓ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بعناصرها ومركباتها الأساسية كالهواء، الماء، التربة، الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، لذلك فهي عملية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الجوي أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التنقية الذاتي[2].

الشكل رقم(1-2): ركائز التنمية المستدامة

المصدر : مديحة بن أم هاني، **دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة ميدانية لمؤسسة Lafarge Holcim بالمسيلة–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة استراتجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018، ص23.

[1] بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، **مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات**، العدد 10،2015 ، ص154.

[2] محسن عبد الحميد توفيق، **التنمية المتواصلة والبيئة في الدول العربي**، بدون طبعة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، إدارة العلوم، تونس، 1992، ص ص13،14.

من خلال التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة يمكن أن نستنتج مجموعة من النتائج يشملها التعريف نذكر منها ما يلي:

– التركيز على وفاء الموارد الحالية باحتياجات متطلبات الحاضر والمستقبل معا دون تهديد أو خطر أو مساومة أو ضرر وعلى متساو مع الأجيال القادمة؛

– الحق في التنمية والأخذ بعين الاعتبار مختلف النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والفنية؛

– إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية والبيئية لخدمة خطط وبرامج التنمية الشاملة.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

كما سبق وأن عرفنا أن التنمية المستدامة على أنها تهتم بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية فإن نجاح التنمية المستدامة مرهون بمدى قدرتها على التركيز على هذه الجوانب بصفة كاملة ومتوازنة دون إفراط في الاهتمام بجانب واحد أو التفريط إلى جانب أخر، ونظرا لكون استراتيجيات التنمية السابقة كانت السباقة للفشل بسبب تحيزها لجانب على حساب الجوانب الأخرى مما ورثنا أزمات نتخبط فيها اليوم أشدها التلوث البيئي وظواهر الفقر والجهل، ومن تم فإن نجاح التنمية المستدامة مرهون بمدى صلابة ومتانة أبعادها الثلاث والذين يعدون الركائز التي ترتكز عليه.

1- البعد الاقتصادي

إن الاقتصاد كعلم هو الذي يدرس السلوك البشري في سعيه لحل المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الهوة الشاسعة بين الموارد المتاحة، النادرة والمكلفة والآيلة إلى الفناء من جهة، وبين الحاجيات المتزايد والمتنوعة والآيلة إلى النماء من جهة أخرى، فمحاولة التوفيق بين هاذين الجانبين (الموارد والحاجيات) هو صلب العملية الاقتصادية منذ بدأ الخليقة ولقد أقر علم الاقتصاد بذلك في إسهامات مفكريه، ولكن ما استجد هذه المرة فيما يخص هذا الجانب هو أن استغلال الموارد لتحقيق الحاجيات يجب أن يراعي ضوابط معينة حتى لا تنقرض هذه الموارد وتبقى للأجيال القادمة.

تدافع التنمية عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية[1].

2- البعد الاجتماعي

تهتم التنمية المستدامة بالجانب الاجتماعي، لذلك فترقية وتدعيم هذا البعد يمنح المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة كونها جاءت لخدمة الإنسان أساسا، حيث عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة التنمية الاجتماعية سنة 1956 على أنها: "هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال العمرانية والمعيشية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين أحدهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية"[2].

3- البعد البيئي

يتفق علماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها، فالبيئة بالنسبة للإنسان هي الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية، وكائنات تنبض بالحياة وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار ... إلخ، ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر.

وقد ترجمت كلمة Ecologiy اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التي و ضعها العالم الألماني "ارنست هيخل سنة 1966 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikes ومعناها مسكن، وLogos ومعناها علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل

[1] طاهر جميل، **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية**، بدون طبعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص، 25.

[2] كمال ديب، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق التجارة أبعاد التنمية المستدامة**، مدخل بيئي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009،ص 40.

خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء...إلخ) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء[1].

ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة

جرت العادة على استخدام المؤشرات والمعاملات أو الأدلة لقياس مدى التقدم والإنجاز الذي تحقق في مجال التنمية، ويعرف بأنه: «أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة، أما المعاملات أو الأدلة ومفردها دليل فهو عبارة عن مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة التي يتم توليفها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة أو وضع قائم ولنفس الأغراض التي يستخدم من أجلها المؤشر، ولكن بصورة أكثر شمولية وواقعية»[2].
ويتم قياس التنمية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي[3]:

- ✓ تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة؛
- ✓ حديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار أو الاستمرار في نفس الاتجاه؛
- ✓ تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المتخصص لتحقيق الأهداف وهل تسير عليه التنمية بشكل سريع أم بطئ أم مناسب؛
- ✓ مقارنة الأوضاع التنموية ين المناطق المختلفة سواء كانت دولا أم أقاليم بشكل يساعد على تحديد مقدار طموح الأهداف أو تواضعها ومدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الآخرين في ما حققوه أو عجزوا عن تحقيقه.

ويمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور هذه المؤشرات منذ الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر

1. مؤشرات مرحلة التنمية المرادفة للنمو الاقتصادي: امتدت هذه المرحلة تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، وكانت التنمية في هذه المرحلة تقاس بمؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفي نفس الوقت يستخدم هذا المؤشر مقياسا لمدى النمو الاقتصادي المحقق، لكن التنمية المستدامة في الوقت الحالي تتعدى فكرة نصيب الفرد من الدخل الوطني في قياسها للرفاهية التي ينعم بها، حيث أن

[1] فراس أحمد الخرجي، **الإدارة البيئية**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص15.
[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو ونط، **مرجع سبق ذكره**، ص251.
[3] **المرجع السابق**، ص ص251، 252.

المفهوم الحديث للتنمية تجاوز المفاهيم الكمية إلى اعتبارات النوعية فأصبحت التنمية تقاس بنوعية الحياة التي يعيشها الفرد.

2. **مؤشرات مرحلة التنمية بمعنى النمو والتوزيع**: ركزت التنمية في هذه المرحلة التي غطت الفترة في منتصف الستينات حتى مطلع العقد السابع من القرن العشرين على مشاكل الفقر والبطالة وعدم المساواة، وذلك لأن مفهوم التنمية أصبح في هذه المرحلة لا يعني فقط كمية النمو الاقتصادي وإنما أيضا كيفية توزيع هذا النمو على السكان والمناطق داخل الدولة الواحدة، واستخدام في سبيل ذلك جديدة في قياس التنمية إلى جانب مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وهذه المؤشرات هي:

- نسبة السكان تحت خط الفقر.
- نسبة سكن الريف تحت خط الفقر.
- حصة الدخل التي يحصل عليها أدنى 40%من الأسر.
- حصة الدخل التي يحصل عليها أدنى 20%من الأسر.
- النسبة بين حصة الدخل الأغنى 20%من الأسر، وأفقر 20%.
- معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- المعدل السنوي للتضخم.

3. **مؤشرات مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة(المتكاملة)**: امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين، وظهر في هذه المرحلة مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجمع جوانب حياة المجتمع، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، حيث كانت هذه التنمية تقاس باستخدام المؤشرات التي تم ذكرها سابقا إلى جانب مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتغذية والصحة والتعليم، وفي هذه الفترة تم تطوير معمل نوعية الحياة الذي يتكون من دمج إحصائي لثلاث مؤشرات هي: متوسط العمر المتوقع، معدل وفيت الأطفال الرضع، نسبة تعليم الكبار.

4. **مؤشرات مرحلة التنمية المستدامة والتنمية البشرية**: ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير التنمية البشرية الذي نشرته الأمم المتحدة سنة 1990، وعرفت التنمية البشرية في هذا التقرير بأنها: «عملية التنمية التي تعمل على زيادة الخيارات المتاحة أمام السكان، وتتمثل هذه الخيارات على تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية للسكان من خلال تحقيق أكبر متوسط للعمر المتوقع، والحصول على فرص التعليم».

المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص

لقد رافق التطور في مسؤوليات القطاع الخاص اتجاه مجتمعاتنا تصاعدا في تأثيرات المجتمع وضغوطه لأن تتبنى إدارة القطاع الخاص هذه مزيدا من أهداف المجتمع وتطلعاته، أدت هذه الضغوط إلى أن يتبنى القطاع الخاص مزيدا من الالتزام للطلب الاجتماعي سواء كان مفروضا بحكم القانون أو بالمبادرات التي يقوم بها إرضاء المجتمع.

أولا: مفهوم القطاع الخاص

تعددت تعاريف القطاع الخاص نتيجة اختلاف آراء بين المفكرين، إلا أن المعنى نفسه نذكر منها ما يلي:

"هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن"[1].

كما يعرف القطاع الخاص على أنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد"[2].

كما يطلق على مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة[3].

ومن خلال التعاريف المذكورة نستنتج تعريف شامل للقطاع الخاص" هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها".

- ✓ **خصائص القطاع الخاص وأهميته**

أ- **خصائص قطاع الخاص:** يتميز بالخصائص التالية:

- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في المواد المالية وتحسين الداء في مجال الخدمات التي يوفرها؛

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على تنمية الدول النامية**، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 14، 15.

[2] مسعود سميح، **الموسوعة الاقتصادية**، ط 2، شركات المطبوعات للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ص 126.

[3] شامي فارس، ديلمي آمال، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة:** مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط (مقره المسيلة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 4.

– يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام بما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد؛

– يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.

ب– أهمية القطاع الخاص:

– يساهم في خفض معدلات الفقر عن طريق الوظائف التي يوفره والتي تدر دخولا ثابتة ومستقرة، كذلك من خلال إحداثه للنمو الاقتصادي الذي يمثل زيادة في الإنتاج والدخول تنعكس فوائدها على كل قطاعات المجتمع بما فيهم الفقراء؛

– يساهم في توظيف الطاقات الإنتاجية المعطلة والمتمثلة في عنصر العمل من خلال خلق الوظائف والتشغيل؛

– وتمثل أعمال القطاع الخاص قاعدة ضريبية هامة ومصدر أساسي للإيرادات الحكومية لتمويل الصرف على الخدمات العامة، كما أن نشاطات هذا القطاع تعتبر قناة جوهرية للسياسة المالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية ودعم الاستقرار عبر تغيير معدل الضريبة أرباح على الأعمال للإدارة الطلب الكلي في ظل الدور الذي يمكن أن تلعبه الضرائب كأداة من أدوات السياسة اقتصادية إلى جانب دورها التمويلي[1].

ثانيا: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

تعد المسؤولية الاجتماعية المدخل الأساسي لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي، تخضع لثلاث وجهات نظر مختلفة ترى الأولى أن المؤسسات خلايا اقتصادية هدفها تعظيم الربح مما ينعكس إيجابا على مختلف جوانب الحياة، والثانية فتؤمن بكون المؤسسة كيان اجتماعي لابد أن يأخذ على عاتقه الدور والالتزام الاجتماعي، أما الوجه الثالثة شكلت النمط المتوازن الذي يهتم بالبعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية مع الحفاظ على البيئية[2].

[1] شامي فارس، ديلمي آمال، **مرجع سابق**، ص ص 5،6.

[2] مغربي عبد القادر، حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية و دورها في إرساء استراتجيات التنمية المستدامة، **مداخلة ضمن ملتقى حول آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في صناعة استراتجيات التنمية المستدامة**، جامعة طاهري مولاي، الجزائر،ص ص 13، 14.

وعلى ذلك الأساس يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في إرساء وتحقيق استراتجيات التنمية من خلال عدة محاور وجوانب ضمن عدة فعاليات ومبادرات منها:

- ✓ **الجانب الاجتماعي**: من خلال ما يلي:
  - المساهمة في دعم البني التحتية؛
  - توفير فرص العمل؛
  - دعم الأنشطة الاجتماعية وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة؛
  - المصداقية في التعامل مع القضايا الاجتماعية.
- ✓ **الجانب البيئي**: تتجلى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ضمن نطاقها البيئي في:
  - الحد من التلوث الهواء والماء والتربة؛
  - الاستخدام الأمثل للموارد؛
  - زيادة المساحات الخضراء؛
  - عدم تقديم المنتجات الضارة[1].
- ✓ **الجانب الاقتصادي**: وذلك من خلال:
  - تحقيق أرباح ترتضى المساهمين؛
  - توفير السلع والخدامات ذات النوعية الجيدة وأسعار معقولة لعملائها؛
  - القدرة على التسديد اتجاه أصحاب المصالح.
- ✓ **الجانب القانوني**: تلخصه النقاط التالية:
  - الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحددها الحكومات؛
  - مراعاة القوانين العالمية والدولية.
- ✓ **الجانب الثقافي**: ويعتبر المحور الثقافي من أهم المحاور التي تناولتها المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال:
  - تعريف الأفراد عن المنتجات الجديدة وكيفية استخدامها؛

[1] هبة مصطفى كافي و مصطفى يوسف كافي، **التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال**، الفادوك للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، قسنطينة، 2017، ص87.

- المشاركة في التظاهرات الثقافية والتحسيسية؛
- تدعيم الأندية والمراكز الثقافة والعلمية والمبادرات الخاصة بها[1].

ويجدر القول هنا بأن المسؤولية الاجتماعية لا تعني مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية، وإنما تتسع لتشمل المسؤولية اتجاه أفراد المجتمع المتعاملة معهم، فيجب أن يكون الدور تنموي أساسي، وأن يصبح العطاء من أجل التنمية، ولكي تصبح المسؤولية الاجتماعية مؤثرة فهي في حاجة لأن شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة وأهداف محدده بدلا من أن تكون جهودا عشوائية مبعثرة، و هذا يستدعي وضع خطة تغير مجتمعي لنهضة المجتمع[2].

[1] عبد الله قلش، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز العلاقات التنظيمية داخل المؤسسات الاقتصادية، **مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات**، 14 ،15 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016، ص 07.

[2] مغربي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 16، 17.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض ما توصل إليه الباحثون السابقون في مجال هذه الدراسة، سواء ما تعلق منها بالمتغير المستقل، التابع أو المتغيرين معان وهي عبارة عن مجموعة الأطروحات، المذكرات والمقالات، التي تعتبر حديثة نسبيا، إذ لم تتجاوز في مجملها 10 سنوات وهذا ما سنستعرضه في المطلب الأول والتي تتضمن الدراسات العربية، أما المطلب الثاني فسيخصص لدراسات الأجنبية، أما المطلب الثالث فيكون لمناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية من حيث أوجه التشابه والاختلاف، وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها .

المطلب الأول: الدراسات العربية (المحلية – العربية)

في هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على الدراسات السابقة سواء المحلية كانت والعربية التي تناولت الموضوع، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأطروحات، والمذكرات والمقالات، والتي نستعرضها فيما يلي :

أولا: الدراسات المحلية :

إن البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص محدود جدا، ماعدا بعض الدراسات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بدراستنا هذه، نذكر منها:

الدراسة الأولى: مسعودي محمد عمارة، بعنوان "دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة في الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة روائح الورود– الوادي–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير فرع تسيير المنظمات، تخصص: حاكمية المؤسسات، جامعة محمد خيضر –بسكرة– 2014-2015.

تهدف وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، وماهو دور حوكمة الشركات في اتخاذ قرارات ترضي جميع الأطراف. ومحاولة اكتشاف ما مدى التزام مؤسسة روائح الورود بالمسؤولية الاجتماعية من خلال مساهمة الأطراف المعنية.

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي لكل من حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية ومن ثم إظهار العلاقة بينهما وتحديد أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية حيث تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تبني مزيد من الجوانب الاجتماعية في سبيل كسب ثقة جميع الأطراف وتوحيد الأهداف لضمان استمرارية للمؤسسة، إضافة إلى ذلك

رؤية المجتمع للمؤسسة كمواطن صالح، فالمسؤولية الاجتماعية هي ركيزة أساسية من ركائز حوكمة الشركات حيث تعمل الحوكمة على ضمان هذه الأخيرة وتعزيزها داخل المؤسسة الاقتصادية.

وتوصلت إلى أن ظاهرة حوكمة الشركات نشأت نتيجة لظروف وعوام عديدة أهمها الانتشار الواسع لمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة وظهور مؤسسات المساهمة، وما ترتب عن ذلك من تعارض في المصالح، كما يكمن دور هذه الأخيرة في سد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة؛ وأن حوكمة الشركات القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.وأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي التزام أصحاب الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد. المسؤولية الاجتماعية جاءت جراء الانتقادات الموجهة للمؤسسات نتيجة أعمالها على البيئة والمجتمع.هناك اختلاف في وجهات النظر حول تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين من يراها إجبارية وإلزامية ويجب دمجها في النشاط اليومي للمؤسسة، وبين من ينظر إليها على أنها عمل تطوعي اختياري.

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي إلا هناك اتفاق عام بكون المسؤولية للمؤسسة بحدود معينة تمثل مهمة مفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها.

تعمل حوكمة الشركات على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة وذلك لكون البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية .

الدراسة الثانية: فضيل غزال، بعنوان "مساهمة تبني المسؤولية في تفعيل استراتيجية العلاقات العامة في المؤسسة الاقتصادية، **دراسة حالة** مؤسسة اتصالات الجزائر –المسيلة–، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: استراتيجية وتسويق،2016-2017"

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والدعوة إلى تبنيها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ومعرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وأهميتها للمؤسسة وآثارها الايجابية

عليها وعلى أطراف التعامل معها والبيئة والمجتمع. ومعرفة الأنشطة والخطط التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لتجسيد المسؤولية الاجتماعية.

تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح وإظهار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالتعرض إلى جوانبها التي تهدف إلى مراعاة حقوق وواجبات المؤسسات نحو عامليها.

وتوصلت لمجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- يساهم البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تفعيل استراتيجية العلاقات العامة في المؤسسة الاقتصادية؛

- تحرص المؤسسة محل الدراسة على تكثيف التواصل مع أطراف التعامل في ظل القوانين المعمول بها؛

- تقوم المؤسسة بمحاولات للتقرب من أطرافها خاصة المجتمع عن طريق المساهمات الطوعية؛

الدراسة الثالثة: خولة طلحي، بعنوان: " المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة مقارنة، جامعة أم البواقي،2014-2015".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على القطاع الخاص في الجزائر ومدى تحمله للمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع الجزائري. والتعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

إن الاهتمام الأكاديمي والبحثي بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص جاء مواكبا للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي، خاصة ظهور المشاكل الاجتماعية والبيئية التي أصبح تهدد حياة البشرية جميعا، ولم تتمكن الحكومات من التحكم فيها وهو ما استوجب تدخل القطاع الخاص ووجوب تحمله للمسؤولية الاجتماعية.

وتوصلت لمجوعة من النتائج نذكر أهمها:

إن أهم نتيجة يمكن التوصل إليها من خلال دراستنا هذه هو أن القطاع الخاص في الجزائر لم يرقى إلى مستوى المسؤولية المرجوة منه، ولم يساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة وزيادة نسبة التشغيل، إذ أن مساهمته في هذا المجال لا تزال بعيدة كل البعد عما حققته البلدان المتقدمة في فكرة تبني المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها، واعتبارها ضرورة حتمية لابد منها في عصرنا الحالي، حيث أن القطاع الخاص في

الجزائر لم يستطع تبني مشاريع إنمائية تساعد في تنمية المجتمع الجزائري والرفع من قدرته الشرائية،بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالجانب البيئي الذي يعد من أهم مبادئ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

الدراسة الرابعة: مقدم وهيبة،بعنوان: "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، **دراسة تطبيقية** على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، "أطروحة دكتوراء غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2013-2014".

هدفت إلى دراسة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر وتقييم ممارسة المؤسسات الاقتصادية لبرامج المسؤولية الاجتماعية لعينة من المؤسسات بالغرب الجزائري.

توصلت هذه الدراسة إلى غياب رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة وأن المؤسسات تمارس مسؤوليتها بشكل متوسط عموما، وهي تركز بشكل جيد على المساهمين.

يرتبط مفهوم المسؤولية ارتباطا وثيقا بالمفاهيم الأخرى ذات العلاقة مثل التنمية المستدامة، حوكمة الشركات بأخلاقيات الأعمال، بحيث أن كل هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية تصب في خانة واحدة هي تغيير اهتمام المنظمة من مجرد تحقيق الربح المادي غلى أهمية مراعاة الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والبيئية عند ممارستها لنشاطاتها.

ثانيا: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: أشرف يونس علي، بعنوان: "دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة (جامعة غزة نموذجا)، مذكرة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، الدراسات العليا كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تطبيق الدراسة على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (180) عضو هيئة تدريس في هذه الجامعات من الذين يعملون في الدراسات العليا، واستخدمت الدراسة الإستبانه كأداة رئيسة لجمع البيانات، ومن ثم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss.

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ توضيح أهمية دور جامعات الفلسطينية في البحث العلمي سيسهم في توجيه نظر الجامعات لمزيد من الاهتمام بالبحث العلمي؛
- ✓ تحاول الدراسة استكشاف الجهات المسؤولة والمنسقة لمحاولة تطبيق الأبحاث والدراسات العلمية للاستفادة من بعض جوانب التنمية المستدامة التي تشارك فيها الجامعات الفلسطينية من خلال البحث العلمي والدراسات العليا.

و أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كالتالي:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% للبحث العلمي و الدراسات العليا في التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنمية المجتمعات؛
- أن فعالية برامج الدراسات العليا تخدم التنمية المستدامة من خلال تطور الكوادر البشرية.

الدراسة الثانية: رائد محمد حلس، بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2016".

يتمثل هدف الدراسة في تعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص والتعرف على أهم المبادئ التي ترتكز عليها وأسباب تناميها في المجتمع ومدى تبني المؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني لها، ومعرفة تأثيرها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج قضية من أكثر القضايا المعاصرة تحديدا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى في طبيعة أهدفها التي تسعى إلى تحقيقها وأهمها:

- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على تأثير المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

و أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة :

- غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، أدى إلى عدم وجدود مفهوم ناضج ومتكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين؛

– هناك غموض و عدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع المحلي ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأبعادها ومدى تطورها.

الدراسة الثالثة: ياسر سعيد آبو هربيد، بعنوان: " دور المسؤولية في تحقيق الميزة التنافسية، **دراسة حالة:** شركة توزيع كهرباء محافظات غزة. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إدارة الدولة و الحكم الرشيد، أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2017".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية في الشركة توزيع كهرباء محافظات غزة، ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أغراض الدراسة، والإستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين بالشركة وعددهم (1026).

تكمن أهمية هذه الدراسة من المتوقع أن تقدم النتائج والتوصيات لصناع القرار والمسؤولين في شركة توزيع كهرباء محافظات غزة لتعزيز المزايا التنافسية ومستوى الشعور والالتزام بالواجبات والمسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالتالي:

– أن مستوى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركة المبحوثة كان بدرجة موافقة متوسطة وبوزن نسبي (63.55%)؛

– يوجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا (84%) بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية (مجتمعية) وكذلك بين كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية و الميزة التنافسية؛

– تؤثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، فقد فسرت ما نسبت (70%) من الاختلاف (التباين) في المتغير التابع الميزة التنافسية.

الدراسة الرابعة: حسين عبد المطلب الأسرج، بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية،2014"

يهدف إلى دراسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، فنتيجة الاهتمام الواسع بموضوع، فقد تزايد اقتناع الشركات بذلك، وأصبحت تواجه اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة في مسيرة عملها و تحمل مسئولياتها وتفاعلها مع المجتمع، سعيا لتحقيق أهدافها الاقتصادية أولا، وتحقيق احتياجات المجتمع ثانيا.

تكمن أهمية البحث في أنه يعالج موضوعا من أهم الموضوعات المعاصرة على الساحة الاقتصادية والمجتمعية، فمسؤولية الشركات الآن على رأس أجندات العمل الوطني والدولي، وتنبع أهمية البحث أن يسلط الضوء على الدور الهام للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية .

و أهم النتائج التي توصلت إليها:

- أظهرت الدراسة انه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها ما تقوم به الشركات وتقدمه للمجتمع طبقا لتوقعاته من هذه الشركات على أن تتضمن هذه المسؤولية الاجتماعية مراعاة لحقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته والالتزام بالقوانين ومكافحة الفساد والشفافية والإفصاح؛

- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة؛

- تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معا والتي تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1-Aile & Bausys: "Corporate Social Responsibility and Financial Performance the Example of Estonia Latvia and Lithuania",2013.

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية لشركات وأدائها المالي في الدول البلطيق وليتوانيا واستوانيا، ومجتمعها عينة شاملة للشركات المدرجة في جمعيات المسؤولية الاجتماعية، وقسمت أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات كمتغير مستقل إلى خمس فئات لتحديد تأثيرها على فئات معينة من الأداء المالي كالعائد على الأصول أكثر من غيرها، وتم تطبيق منهجية تحليل المضمون المسؤولية الاجتماعية لشركات باستخدام تقاريرها المالية السنوية، والانحدارات لتحديد العلاقة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن على المستوى العام، أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس لديها أي تأثير على الأداء المالي للشركات في دول البلطيق، ومع ذلك تم العثور على بعض فئات المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر على العائد على الأصول؛
- وأن مكان السوق وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات صلة بالبيئة يبدو أنها تحد من الأداء المالي للشركات، ولكن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات الأخرى، والتي هي أكثر تجريدا لوحظ زيادة العائد على الأصول.

2-Jaldin & Aktùre: "Corporate Social Responsibility or Corporate social Responsiveness Case study of CSR in top Swedish firms",2006.

الهدف من الدراسة هو تحليل دور إدارات المسؤولية الاجتماعية للشركات السويدية الكبيرة في اتخاذ القرارات الإستراتجية فيها، وباستخدام الأساليب الكمية والنوعية التي قدمتها المقابلات والاستبيان وإحصائيات وتحليل البيانات بالمسح لأكبر (200) شركة بعينة عشوائية مقدارها (70) شركة، وتحليل متغيرات المستوى التنظيمي، الغدارات، المدرين، قادت إلى تحديد تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المنظمات.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن إدارات المسؤولية الاجتماعية للشركات لديها مستوى منخفض من التأثير على اتخاذ القرارات الإستراتجية؛
- تظهر المسؤولية الاجتماعية للشركات استجابة الأعمال إلى الصراعات الاجتماعية، ولكن تأثير إدارات المسؤولية الاجتماعية لا يزال قاصرا ونمطيا.

3- Pastrana & Sriramesh : "Corporat Social Resposibility: Perceptions and prqctices among SMEs in Collombia",2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف على ممارسات الشركات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية في كولومبيا، حيث استخدمت الدراسة الإستبانة كأداة لجمع البيانات تم توزيعها على 54 شركة صغيرة ومتوسطة وكذلك مقابلات مع مختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية وتم الاستعانة من ممثلين عن الشركات لتقييم كل الأنشطة والدوافع وأصحاب المصالح وتقييم فوائد المسؤولية الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمارس مسؤولية اجتماعية داخلية وخارجية كونها تتأثر بالجوانب الثقافية للمجتمع، وأن العملاء والموظفين والمساهمين هم أكثر أهمية بالنسبة لهذه الشركات، وأن

المسؤولية الاجتماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تحسين الثقافة التنظيمية والحفاظ على أفضل الموظفين وتحسين صورة الشركة وزيارة ولاء العملاء وتعمل على إرضاء أصحاب المصالح.

4- Wang: "Factor Affecting Perceptions of Corporate Social Responsibility Implementation : An Emphasis on Values", 2011.

هدفت الدراسة لمعرفة عدد من العوامل الواسعة التي تأثر على تصورات وإدراك قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجالات متعددة لأصحاب المصلحة، والغرض الرئيسي من ذلك هو تحديد آثار قيم الأفراد على تصوراتهم بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وفحصت تصورات المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الأفراد وأصحاب المصالح، وقامت بإجراء مقارنة بين الثقافات، من خلال إستراتيجية المنهج الوصفي التجريبي، واستندت الدراسة على البيانات الكمية المقابلة بين أصحاب المصالح الصينيين، والمجموعات الفنلندية والأمريكية وشركات الصناعة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن هدف المسؤولية الاجتماعية للشركات من الإدارة العليا في المؤسسة يجب أن يكون لإدارة المصالح المتباينة والمتضاربة للعديد من أصحاب المصلحة؛
- أهمية القيم كمحرك للسلوك الأخلاقي واتخاذ القرارات، ورأت أن الدراسات بالخصوص في الصين ومقارنتها بين فنلندا والولايات المتحدة تساهم في التوصل إلى فهم مشترك لقضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات والفرص الناشئة عن مستقبل الاستدامة.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد عرضنا لأهم الدراسات السابقة، سنتناول في هذا المطلب أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، بالإضافة إلى أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.

أولا: أوجه التشابه

- سعت الدراسة الحالية تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة، متفقه في ذلك مع بعض الدراسات مثل: دراسة (خولة طلحي)، دراسة (حسين عبد المطلب الأسرج)، دراسة (مقدم وهيبة)، دراسة (Jaldin & Aktùre)؛
- استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي الاستدلالي، متفقة مع بعض الدراسات السابقة؛

– أن أهم التوصيات التي تبنتها هذه الدراسات توصي بضرورة استخدام المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

ثانيا: أوجه الاختلاف

– اختلفت الدراسة حالية عن الدراسات السابقة في نوع المؤسسات التي تمت فيها الدراسة الميدانية، حيث أن دراستنا كانت على مستوى القطاع الخاص ؛

– إن بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية ودرها في القطاع الخاص ومساهمتها في التنمية المستدامة، لكن ليس بشكل المباشر ولم يكن هذا هو الهدف من الدراسة؛

– إن بعض الدراسات اعتمدت على المقابلة فجاءت النتائج نظرية ولم تتناول الجانب الإحصائي، على عكس دراستنا التي الجزء الأكبر منها مخصصا للجانب التطبيقي.

ثالثا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

– الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة؛

– الاستفادة من المراجع والكتب التي استخدمتها الدراسات السابقة؛

– الربط والمقارنة بين نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع؛

– التعرف على مفاهيم وأبعاد جديدة لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، من خلال الاطلاع على الدراسات الأجنبية السابقة.

– تم اعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبيان، وتحليل النتائج عن طريق برنامج SPSS، وهذا ما يتفق مع الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول

بناء على ما تم تناوله في هذا الفصل فإن المسؤولية الاجتماعية ظهرت نتيجة لتزايد الضغوط على المنظمات، وما ترتب عن ذلك تعارض في المصالح، فجاءت المسؤولية الاجتماعية لضمان التوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف، والمحافظة على سلامة الاقتصاديات وتحقيق تنمية مستدامة في كل الدول المتقدمة والناشئة بما فيها.

وما تم التوصل إليه أن المسؤولية الاجتماعية هي إحدى الركائز التي تضمن تحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة فصارت محل انشغال العالم.

الفصل الثاني:

الدراسـة الميدانيـة

تمهيد الفصل الثاني

بعد التطرق في الإطار النظري لموضوع المسؤولية ودورها في التنمية المستدامة، سيتم في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الدراسة الميدانية، ووقع الاختيار على مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي حتى لا نترك الدراسة النظرية جافة، وذلك من خلال باستبيان يحتوي على مجموعة من المعلومات مع مختلف موظفي المؤسسات.

وعليه قسم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تحليل البيانات الشخصية واختبار الفرضيات الأساسية

المبحث الثاني: اختبار العلاقة الارتباطية والفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: تحليل البيانات الشخصية واختبار الفرضيات الأساسية

سنتطرق في هذا المبحث إلى خطوات إعداد الاستمارة من تعريف بالاستبيان وعرض العينة محل الدراسة وكذا تحليل البيانات الشخصية الواردة في الاستبيان اختبار الفرضيات الأساسية.

سنعرض فيما يلي الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على عينة من مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي.

المطلب الأول: خطوات انجاز الاستمارة وتحليل البيانات الشخصية

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمادنا وبشكل أساسي على استبيان من نوع ليكرت الخماسي تم إعداده كأداة لقياس متغيري الدراسة حيث أن آراء المجيبين عليه تكون مقسمة إلى خمس اتجاهات كما يلي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، تمثلت محتوياته ومراحله كالآتي:

أولا: خطوات انجاز الاستمارة

1. التعريف الاستبيان:

بهدف التعرف على مدى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي، قمنا بإعداد استبيان يشمل على مجموعة من الأسئلة والتي تم اختيارها وصياغتها بناء على:

- الاطلاع على الادبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة؛
- تحديد المحاور الرئيسية التي شملها الاستبيان وتحديد الفقرات التي تندرج تحت كل محور؛
- عرض الاستبيان على الأساتذة من أجل تقييمه واختبار مدى ملاءمته للبحث موضوع الدراسة.

اعتبر الاستبيان من أهم المصادر المعتمد عليها للحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي، وتضمنت استمارة الاستبيان ثلاث أجزاء:

- **الجزء الأول:** تضمن البيانات الشخصية لعينة الدراسة والممثلة في: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الخبرة المهنية، الوضعية الاجتماعية.

- **الجزء الثاني:** يشمل المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، ويحتوي على 29 عبارة خاصة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية: البعد الاقتصادي، البعد القانوني والأخلاقي، البعد البيئي.
- **الجزء الثالث:** يشمل التنمية المستدامة في القطاع الخاص، ويحتوي على 10 عبارات.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع دراستنا في موظفي مؤسسات القطاع الخاص حيث وزعنا عليهم 60 استمارة استبيان، واسترجعنا منها 50 استمارة، وكانت 40 استمارة قابلة للمعالجة الإحصائية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1.2): عينة الدراسة

مجتمع	عينة الدراسة	إستمارات قابلة للدراسة
60	40	%66.66

المصدر: من إعداد الطالبات

3. بناء أداة القياس وثباتها:

ولبناء الاستبانة تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات، وللتأكد من صحتها ومن مصداقيتها تم عرضها على عدد من المحكمين للتأكد من صحة الأداة، كذلك تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ.

الجدول رقم (2.2): اختبار الفاكرونباخ لاستبانه الدراسة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.930	44

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ أن درجة معامل الثبات بلغت 93 %، لذا يمكن القول أن البيانات التي تم الحصول عليها تخضع لدرجة اعتمادية عالية.

وبأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات نحصل على معامل الصدق، والذي بلغ 96.43% مما يدل على أن الاستبيان صادق، أي انه يمثل المجتمع الذي سحبت منه.

4. أساليب المعالجة الإحصائية:

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وذلك من أجل معالجة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان، كما تم استخدام برنامج SPSS Amos v.25 للتأكد من العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذلك برنامج Minitab18 لمعرفة مدى توفر مكونات أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة ومن بين أهم الأدوات والأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي استعملت إلى هدف الدراسة:

- تم الاعتماد على البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية (SPSS25، Minitab18) لتفريغ البيانات وتحليلها، وذلك بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)؛

- معامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة؛

- اختبار ولكوكسن Wilcoxon Signed Rank Test لاختبار فرضيات الدراسة؛

- معامل "غاما" GAMMA لقياس العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة؛

- اختبار مان ويتني Mann-Whitney لاختبار الفرق بين متوسطي مجتمعين مستقلين؛

- اختبار كروسكال واليس Kruskal-Wallis لاختبار الفروق بين متوسطات المجتمعات المستقلة.

ثانيا: تحليل البيانات الشخصية

سنقوم في هذا الفرع بتحليل البيانات الشخصية والمتمثلة في الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الخبرة المهنية، الوضعية الاجتماعية.

1. التحليل الوصفي لمتغير الجنس

تتكون العينة المدروسة من 40 فردا حيث نسبة الذكور تساوي نسبة الإناث، إذ نجد الذكور والإناث يمثلون بنسبة 50% من عينة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
الذكر	20	%50
الأنثى	20	%50
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبات

من خلال الجدول رقم (3.2) نستنتج الشكل التالي:

الشكل رقم (3.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

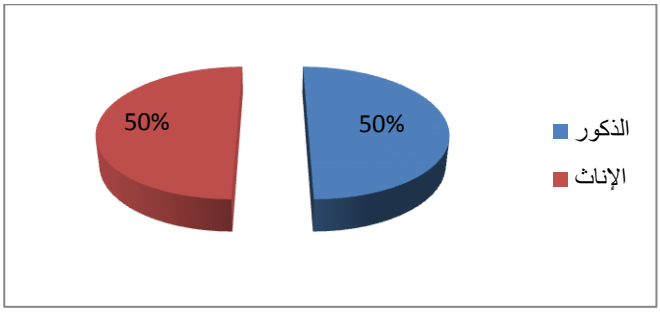

2. التحليل الوصفي لمتغير العمر

من خلال الجدول أدناه يتضح لنا أن أعلى فئة عمرية هي التي تكون أعمارهم أقل من 25 سنة، وهي تمثل نسبة 40%، تليها الفئة أقل من35 سنة بنسبة 37.5%، تليها الفئة أقل من 45 سنة بنسبة 15%، وأخيرا الفئة الأكثر من 45 سنة بنسبة 7.5%.

الجدول رقم (4.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	16	%40
من 25 أقل من 35 سنة	15	%37.5
من 35 أقل من 45 سنة	6	%15
45 سنة فأكثر	3	%7.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبات

من خلال الجدول رقم (4.2) نستنتج الشكل التالي:

الشكل رقم (4.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

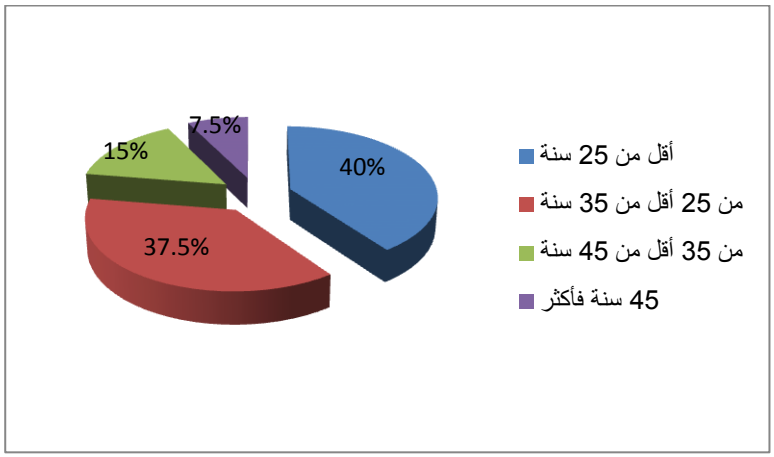

3. التحليل الوصفي المستوى الدراسي:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن أكثر الموظفين متحصلون على مستوى جامعي بنسبة 47.5%، تليها من لديهم مستوى ثانوي أو أقل بنسبة 20%، تليها من لديهم مستوى شهادة تكوين المهني بنسبة 17.5%، ومن ثم من لديهم دراسات عليا بنسبة 15%.

الجدول رقم (5.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
ثانوي أو أقل	8	%20
جامعي	19	%47.5
دراسات عليا	6	%15
شهادة تكوين المهني	7	%17.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبات

من خلال الجدول رقم (5.2) نستنتج الشكل التالي:

الشكل رقم (5.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي

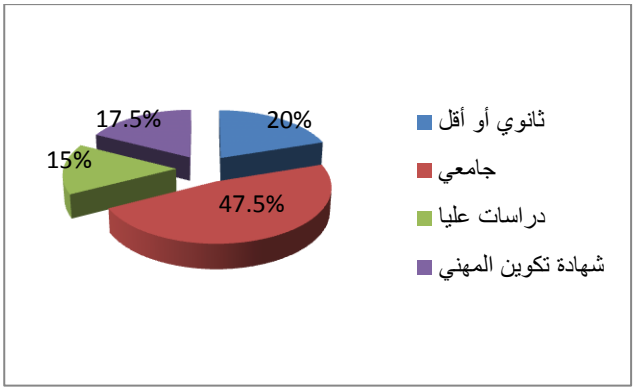

4. التحليل الوصفي للخبرة المهنية

من خلال الجدول أناه نلاحظ أن أكثر الفئة في الخبرة هي فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 63.63%، تليها فئة أقل من 10 سنوات بنسبة 24.24%، ومن ثم فئة أقل من 15 سنة بنسبة 9.09%، تليها الفئة أكثر من 15 سنة 3.03%.

الجدول رقم (6.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	21	%63.63
من 5 سنوات إلى 10	8	%24.24
من 11 إلى 15 سنة	3	%9.09
أكثر من 15 سنة	1	%3.03
المجموع	**33**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبات

من خلال الجدول رقم (6.2) نستنتج الشكل التالي:

الشكل رقم (6.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

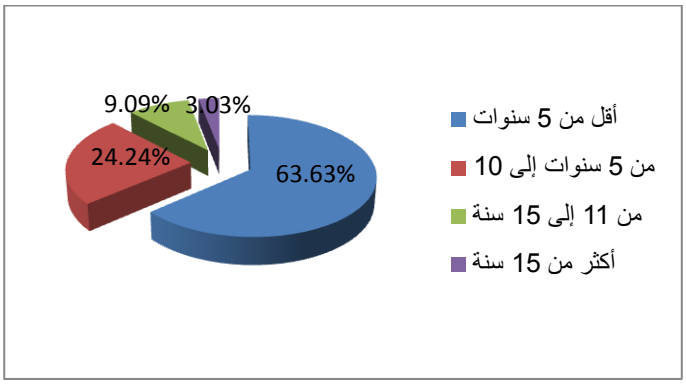

5. التحليل الوصفي الوضعية الاجتماعية

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن نسبة المتزوجين في هذه العينة كبيرة فهي تمثل نسبة 47.5%، تليها العزاب 42.5%، ومطلق بنسبة 7.5%، أما الأرمل بنسبة 1% .

الجدول رقم (7.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوضعية الاجتماعية

الوضعية الاجتماعية	التكرار	النسبة
عازب (ة)	17	%42.5
متزوج (ة)	19	%47.5
مطلق (ة)	3	%7.5
أرمل (ة)	1	%2.5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبات

من خلال الجدول رقم (7.2) نستنتج الشكل التالي:

الشكل رقم (7.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوضعية الاجتماعية

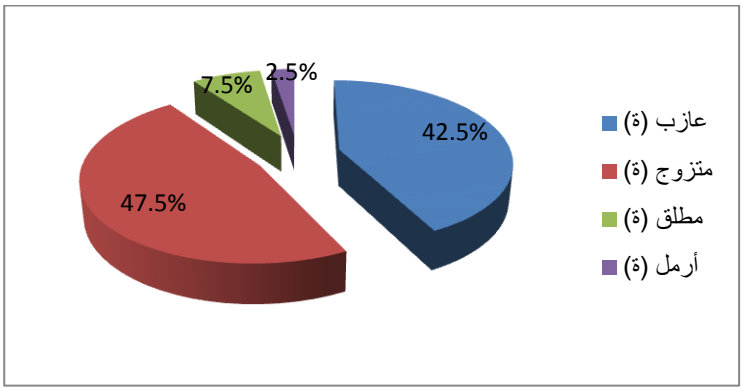

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الأساسية

لاختبار الفرضيات نستخدم اختبار إشارات الرتب أو اختبار ولكوكسن Wilcoxon Signed Rank Test، لكون مستوى القياس رتبيا ordinal، ونعتمد في ذلك على البرنامج الإحصائي Minitab18 .

الفرضية الأولى: مستوى المسؤولية الاجتماعية للبعد الاقتصادي في القطاع الخاص بولاية الوادي

لاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار Wilcoxon، ونتحصل على النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (8.2): اختبار Wilcoxon للفرضية الأولى

Test

Null hypothesis $H_0: \eta = 3$
Alternative hypothesis $H_1: \eta > 3$

Sample	N for Test	Wilcoxon Statistic	P-Value
11ب	39	128.50	1.000
12ب	38	169.50	0.998
13ب	34	36.00	1.000
14ب	40	92.50	1.000
15ب	34	117.00	0.999
16ب	32	139.00	0.991
17ب	33	133.50	0.996
18ب	34	218.00	0.914
19ب	27	82.00	0.995
110ب	32	195.50	0.902
111ب	36	276.00	0.817
112ب	29	143.50	0.946

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Minitab 18

نستخدم البرنامج الإحصائي Minitab18 لهذا الاختبار، يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) لكل العبارات، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي، والقائل بأن مستوى المسؤولية الاجتماعية للبعد الاقتصادي بالقطاع الخاص، سائد بمستوى منخفض.

وذلك لأن المؤسسات هدفها الأساسي تعظيم أرباحها على المدى القصير، وبإعتبار سوق المنافسة سوق احتكاري فإنها تركز على استثمار نوع واحد نشط في السوق وبذلك تضمن مكانتها عند أصحاب المصالح وبالتالي تقل نسبة توزيع نشاطاتها الانتاجية وبتأكيد يكون المستوى السائد منخفض للبعد الاقتصادي.

الفرضية الثانية: مستوى المسؤولية الاجتماعية البعد القانوني والأخلاقي.

لاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار Wilcoxon، ونتحصل على النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (9.2): اختبار Wilcoxon للفرضية الثانية

Test

Null hypothesis $H_0: \eta = 3$

Alternative hypothesis $H_1: \eta > 3$

Sample	N for Test	Wilcoxon Statistic	P-Value
21ب	35	161.00	0.994
22ب	22	128.00	0.487
23ب	32	27.00	1.000
24ب	32	50.50	1.000
25ب	36	134.50	0.999
26ب	33	150.00	0.990
27ب	35	129.50	0.999
28ب	34	75.00	1.000
29ب	31	63.50	1.000
210ب	31	112.50	0.996
211ب	34	62.00	1.000
212ب	37	93.00	1.000
213ب	35	13.50	1.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيMinitab 18

نستخدم البرنامج الإحصائيMinitab18 لهذا الاختبار، يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) لكل العبارات، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي، والقائل بأن مستوى المسؤولية الاجتماعية البعد القانوني والأخلاقي، سائد بمستوى منخفض.

وذلك لعدم التزام المؤسسات بالقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة المنشأة فلا يمكن أن تحقق المؤسسات ما تسعى إليه دون أن تكون قد قطعت شوطا في إطار مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية ومبادئها اتجاه المجتمعات التي تعمل بها، وبالتالي لا تساهم مؤسسات القطاع الخاص في التنمية.

الفرضية الثالثة: مستوى المسؤولية الاجتماعية للبعد البيئي.

لاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار Wilcoxon، ونتحصل على النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (10.2): اختبار Wilcoxon للفرضية الثالثة

Test

Null hypothesis $H_0: \eta = 3$
Alternative hypothesis $H_1: \eta > 3$

Sample	N for Test	Wilcoxon Statistic	P-Value
ب31	36	240.00	0.929
ب32	36	135.00	0.999
ب33	36	37.50	1.000
ب34	37	84.50	1.000
ب35	37	70.00	1.000
ب36	34	80.00	1.000
ب37	36	39.00	1.000
ب38	34	77.00	1.000
ب39	33	23.00	1.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيMinitab 18

نستخدم البرنامج الإحصائيMinitab18 لهذا الاختبار، يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) لكل العبارات، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي، والقائل بأن مستوى المسؤولية الاجتماعية للبعد البيئي، سائد بمستوى منخفض.

وذلك لقلة استغلال المؤسسة لمواردها الطبيعية ، وتتحمل تكلفة الإضافية الناجمة على استغلال المساحات الخضراء بالتقنيات المتطورة، وعدم التزامها بالقواعد واللوائح فهو لا يحقق هدف من تبني القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرابعة: مستوى التنمية المستدامة في القطاع الخاص

لاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار Wilcoxon، ونتحصل على النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (11.2): اختبار Wilcoxon للفرضيه الرابعة

Test

Null hypothesis $H_0: \eta = 3$
Alternative hypothesis $H_1: \eta > 3$

Sample	N for Test	Wilcoxon Statistic	P-Value
م1	37	195.50	0.991
م2	33	143.00	0.993
م3	32	137.50	0.991
م4	33	97.00	0.999
م5	34	129.00	0.998
م6	36	154.00	0.998
م7	27	34.50	1.000
م8	34	103.00	1.000
م9	31	187.50	0.884
م10	38	137.50	1.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيMinitab 18

نستخدم البرنامج الإحصائيMinitab18 لهذا الاختبار، يتضح من مخرجات البرنامج أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) لكل العبارات، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي، والقائل بأن مستوى التنمية المستدامة في القطاع الخاص، سائد بمستوى منخفض.

وذلك لعدم التزام مؤسسات القطاع الخاص بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تهدف الى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي والرفاهية المجتمع.

المبحث الثاني: اختبار العلاقة الارتباطية والفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة العلاقة الارتباطية لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في العبارات كل من المحاور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة، والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: اختبار العلاقات الارتباطية بين المسؤولية والاجتماعية والتنمية المستدامة بالقطاع الخاص بولاية الوادي

لتحليل هذا الارتباط نستخدم معامل "**غاما**" GAMMA الذي يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين ترتيبيين، وقد قدمه العالمان غودمان ووكروسكال Goodman and Kruskalسنة 1945. وتنحصر قيمته بين +1 و -1 الإشارة تحدد اتجاه العلاقة بينما القيمة تحدد قوة هذه العلاقة، ونستخدم في ذلك البرنامج الإحصائي SPSS25.

الجدول رقم (12.2): قوة معامل الارتباط "غاما" بدلالة القيمة العددية له

القيمة	التفسير
أقل من 0.3	ارتباط ضعيف
من 0.3 الى أقل من 0.5	ارتباط متوسط
من0.5 الى اقل من 0.7	ارتباط قوي
من 0.7 الى 1	ارتباط قوي جدا

المصدر: محمد شامل بهاء الدين، **الإحصاء بلا معاناة**، مركز البحوث، السعودية، 2005، ص562.

أولا: الارتباط بين عبارات البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وعبارات التنمية المستدامة في القطاع الخاص

الجدول رقم (13.2): معامل الارتباط "غاما" بين المحور الثاني للبعد الأول و المحور الثالث

Approx. Sig	قيمة معامل الارتباطGAMMA	العبارات	Approx. Sig	قيمة معامل الارتباطGAMMA	العبارات
017.	447.	**ب18 * م6**	029.	424.	**ب11 * م3**
065.	327.	**ب18 * م7**	057.	390.	**ب11 * م4**
017.	450.	**ب18 * م8**	064.	.325	**ب12 * م1**
049.	381.	**ب18 * م10**	025.	388.	**ب13 * م2**
070.	344.	**ب19 * م2**	021.	480.	**ب14 * م1**
000.	701.	**ب19 * م6**	003.	495.	**ب14 * م2**
058.	339.	**ب19 * م8**	001.	574.	**ب14 * م3**
011.	441.	**ب19 * م10**	050.	373.	**ب14 * م4**
050.	330.	**ب110 * م1**	014.	550.	**ب14 * م5**
099.	288.	**ب110 * م2**	055.	383.	**ب14 * م6**
070.	313.	**ب110 * م3**	007.	574.	**ب14 * م8**
002.	517.	**ب110 * م5**	011.	524.	**ب14 * م10**
000.	468.	**ب110 * م6**	083.	309.	**ب15 * م4**
007.	395.	**ب110 * م8**	045.	383.	**ب15 * م8**
005.	410.	**ب110 * م9**	044.	379.	**ب15 * م10**
009.	413.	**ب110 * م10**	059.	408.	**ب16 * م1**
060.	361.	**ب111 * م1**	029.	482.	**ب16 * م5**
014.	419.	**ب111 * م2**	051.	379.	**ب16 * م6**
090.	301.	**ب111 * م3**	059.	364.	**ب16 * م7**
026.	401.	**ب111 * م5**	004.	524.	**ب16 * م8**
000.	674.	**ب111 * م6**	078.	348.	**ب16 * م9**
004.	445.	**ب111 * م8**	029.	444.	**ب16 * م10**
000.	535.	**ب111 * م9**	025.	372.	**ب17 * م2**
001.	561.	**ب111 * م10**	003.	440.	**ب17 * م3**
027.	350.	**ب112 * م5**	007.	434.	**ب17 * م6**
000.	510.	**ب112 * م6**	073.	360.	**ب17 * م9**
066.	248.	**ب112 * م8**	070.	328.	**ب17 * م10**
007.	389.	**ب112 * م9**	011.	400.	**ب18 * م3**
015.	405.	**ب112 * م10**	012.	478.	**ب18 * م5**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

- عند مستوى معنوية 10%، توجد علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة في القطاع الخاص، فيما يخص العبارات التالية: **ب11 * م3، ب11 * م4، ب12 * م1، ب13 * م2، ب13 * م2، ب14 * م6، ب15 * م4، ب16 و م1، ب16 * م7، ب16 * م9، ب17 * م6، ب17 * م9، ب17 * م10، ب18 * م7، ب19 * م2، ب19 * م8، ب110 * م3، ب111 * م1، ب111 * م3، ب112 * م8.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك استجابة أفراد العينة محل الدراسة، ما بين الموافق والمحايد مما يدل أن هناك توجه متوسط للمؤسسات تجاه أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية، حيث تمارس مسؤوليتها تجاه كل من المساهمين والمستهلكين بشكل جيد، ولا تمارس مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

- عند مستوى معنوية 5%، توجد علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة في القطاع الخاص، فيما يخص العبارات التالية: **، ب11 * م3، ب11 * م4، ب13 * م2، ب14 * م1، ب14 * م4، ب14 * م6، ب15 * م8، ب15 * م10، ب16 * م5، ب16 * م6، ب16 * م5، ب14 * م6، ب16 * م10، ب17 * م2، ب17 * م3، ب17 * م6، ب17 * م9، ب18 * م3، ب18 * م5، ب18 * م6، ب18 * م8، ب19 * م10، ب19 * م10، ب19 * م1، ب110 * م6،، ب110 * م8،، ب110 * م9،، ب111 * م2،، ب111 * م5،، ب112 * م5، ب112 * م10.**

نلاحظ من خلال الجدول هناك استجابة من أفراد عينة الدراسة، بالنسبة متوسطة بين الموافق والمحايد حيث نجد من يؤيد فلسفلة مسؤولية الاجتماعية ودورها في مساهمة في تحقيق التنمية، ومنه من يقول أنها برامج تندرج تحت الأعمال الخيرية والتطوعية.

- عند مستوى معنوية 5%، توجد علاقة ارتباطيه طردية قوية بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة في القطاع الخاص، فيما يخص العبارات التالية: **ب14 * م2، ب14 * م3 ، ، ب14 * م5، ب14 * م1، ب14 * م8 ،ب14 * م4، ب14 * م10،ب14 * م4، ب16 * م8.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك استجابة قوية من أفراد عينة الدراسة حول هذا البعد تميل إلى الموافقة بشدة، وهذا مؤشر جيد على دعم المؤسسة للانشطة الاقتصادية والاهتمام بمسؤوليتها نحو نحو المالكين و الشركاء.

- عند مستوى معنوية 1%، توجد علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة في القطاع الخاص، فيما يخص العبارات التالية: **ب11 * م3، ب110 * م6،ب110 * م10، ب111 * م6، ب111 * م8، ب112 * م9.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك استجابة متوسطة من أفراد عينة الدراسة تميل إلى الموافق، حيث تساهم المؤسسة إلى في دعم البرامج التكوين والرسكلة داخل وخارج المؤسسة ، مما ينتج عنه القادة المؤهلين علميا لخدمة و قيادة مؤسسات القطاع الخاص,

- عند مستوى معنوية 1%، توجد علاقة ارتباطيه طردية قوية بين البعد الاقتصادي والتنمية المستدامة في القطاع الخاص، فيما يخص العبارات التالية: **ب14 * م3، ب14 * م2، ب14 * م5، ب14 * م8، ب19 * م6، ب14 * م2، ب111 * م6، ب111 * م9 ب111 * م10، ب112 * م6.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك استجابة قوية من أفراد عينة الدراسة تميل إلى الموافق بشدة، مما يدل أن المؤسسة تهتم بتنويع استثماراتها وعلى خلق فرص عمل والقضاء على البطالة.

ثانيا: الارتباط بين عبارات البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وعبارات التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص

الجدول رقم (14.2): معامل الارتباط "غاما" بين المحور الثاني للبعد الثاني و المحور الثالث

العبارات	قيمة معامل الارتباطGAMMA	Approx. Sig	العبارات	قيمة معامل الارتباطGAMMA	Approx. Sig
ب21 * م1	509.	012.	ب27 * م6	350.	078.
ب21 * م2	440.	005.	ب28 * م3	425.	047.
ب21 * م3	.474	006.	ب28 * م4	380.	040.
ب21 * م4	379.	051.	ب28 * م6	549.	018.
ب21 * م6	418.	020.	ب28 * م7	459.	024.
ب22 * م1	496.	009.	ب28 * م9	378.	063.
ب22 * م2	446.	004.	ب29 * م1	344.	098.
ب22 * م3	517.	001.	ب29 * م3	337.	083.
ب22 * م5	335.	077.	ب29 * م4	449.	009.
ب24 * م2	383.	043.	ب210 * م2	459.	007.
ب24 * م7	339.	076.	ب210 * م5	409.	053.
ب25 * م1	500.	009.	ب210 * م6	343.	067.
ب25 * م2	416.	021.	ب210 * م7	471.	005.
ب25 * م6	347.	090.	ب210 * م9	310.	082.
ب25 * م8	377.	046.	ب210 * م10	440.	023.
ب25 * م9	378.	039.	ب211 * م6	672.	000.
ب25 * م10	477.	014.	ب211 * م7	431.	056.
ب26 * م5	405.	051.	ب212 * م2	442.	010.
ب26 * م6	332.	079.	ب212 * م7	385.	032.
ب26 * م7	511.	003.	ب213 * م3	327.	079.
ب26 * م8	414.	022.	ب213 * م6	331.	084.
ب26 * م9	484.	011.	ب213 * م7	358.	095.
ب26 * م10	433.	031.	ب213 * م8	401.	072.
ب27 * م3	367.	059.	ب213 * م10	459.	047.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

- عند مستوى معنوية 10%، توجد علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين المسؤولية الاجتماعية للبعد القانوني والاخلاقي، فيما يخص العبارات التالية: **ب21 * م1، ب212 * م2.**

نلاحظ من خلال الجدول أن استجابة أفراد عينة الدراسة بين الموافق ومحايد، وهذا يشير أن المؤسسة تهتم بالقوانين حماية المستهلك، وتراعي الجانب الأخلاقي فيه.

- عند مستوى معنوية 5%، توجد علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين المسؤولية الاجتماعية للبعد القانوني والاخلاقي، فيما يخص العبارات التالية: **ب21 * م2، ب22 * م2، ب22 * م3، ب210 * م7، ب26* م7، ب211* م6.**

نلاحظ من خلال الجدول أن إستجابه متوسطه من أفراد عينة الدراسة، حيث كانت تميل الإجابات إلى موافق و محايد، مما يدل ان المؤسسة تطبق بعض قوانين التي تساهم في عملية تحقيق التنمية.

- عند مستوى معنوية 5%، توجد علاقة ارتباطيه طردية قوية بين المسؤولية الاجتماعية للبعد القانوني والاخلاقي، فيما يخص العبارات التالية: **ب21 * م4، ب22 * م5، ب24* م7، ب27 * م6، ب28* م9، ب210 * م5، ب26 * م5، ب27 * م3، ب210 * م7، ب213 * م3، ب213 * م6، ب213 * م7، ب213 * م8.**

نلاحظ من خلال الجدول استجابة جيدة من أفراد عينة الدراسة، حيث كانت تميل الإجابات إلى موافقة بشدة مما يدل أن المؤسسة تراعي الجوانب الأخلاقية.

- عند مستوى معنوية 1%، توجد علاقة ارتباطيه طردية متوسطة بين المسؤولية الاجتماعية للبعد القانوني والاخلاقي، فيما يخص العبارات التالية: **ب22 * م3، ب211 * م6.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك استجابة من أفراد عينة الدراسة متوسطة، بين الموافق و المحايد وهذا يدل أن المؤسسة لا تتعامل مع شكاوي المجتمع ولا بالقوانين حماية المستهلك بصفة جيدة.

- عند مستوى معنوية 1%، توجد علاقة ارتباطية طردية قوية بين المسؤولية الاجتماعية للبعد القانوني والاخلاقي، فيما يخص العبارات التالية: **ب211 * م6، ب22 * م3.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك استجابة جيدة لأفراد عينة الدراسة حول الإجابة عن الفقرات، ويوجد انسجام في إجابات أفراد عينة الدراسة حول هذا البعد تميل إلى الموافقة بشدة، وهذا يشير إلى احترام للقوانين الخاصة فيما يتعلق بأطراف التعامل.

ثالثا: الارتباط بين عبارات البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وعبارات التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص

الجدول رقم (15.2): معامل الارتباط "غاما" بين المحور الثاني للبعد الثالث و المحور الثالث

العبارات	قيمة معامل الارتباطGAMMA	Approx. Sig	العبارات	قيمة معامل الارتباطGAMMA	Approx. Sig
ب31 * م2	.606	.000	**ب35 * م8**	.489	.007
ب31 * م3	.397	.043	**ب35 * م9**	.323	.088
ب31 * م4	.330	.057	**ب35 * م10**	.494	.016
ب31 * م10	.326	.079	**ب36 * م3**	.415	.037
ب32 * م2	.397	.030	**ب36 * م5**	.858	.000
ب32 * م3	.478	.003	**ب36 * م6**	.467	.019
ب32 * م4	.404	.018	**ب36 * م7**	.447	.021
ب33 * م3	.563	.001	**ب36 * م9**	.383	.036
ب33 * م5	.477	.012	**ب37 * م7**	.340	.038
ب33 * م9	.312	.076	**ب38 * م5**	.495	.014
ب34 * م3	.317	.076	**ب38 * م7**	.561	.001
ب34 * م5	.387	.052	**ب38 * م9**	.327	.067
ب35 * م5	.584	.006	**ب39 * م4**	.355	.099
ب35 * م7	.370	.062	**ب39 * م7**	.496	.002

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

- عند مستوى معنوية 10%، توجد علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية فيما يخص العبارات التالية: **ب33 * م3، ب35 * م10.**

نلاحظ من خلا الجدول أن اجابات أفراد عينة الدراسة محل الدراسة، فيها اختلاف كبير وهذا يعني عدم وجود الوعي الكافي للعامل وعدم فهم عبارات وإجابة بعشوائية.

- عند مستوى معنوية 5%، توجد علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، فيما يخص العبارات التالية: **ب35 * م10، ب31 * م2، ب35 * م10، ب31 * م3، ب32 * م2، ب32 * م3، ب33 * م5، ب35 * م10، ب36 * م3، ب36 * م6، ب36 * م7، ب36 * م9، ب37 * م7، ب38 * م1.**

نلاحظ أن هناك اختلاف في إجابات أفراد عينة بين موافق ومحايد، في العبارات البعد الثالث للمسؤولية الاجتماعية، حيث يقول رأي محايد أنه ليس ضروري الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية، هذا يعي قلة الوعي العمال في مساهمة لتحقيق التنمية .

- عند مستوى معنوية 5%، توجد علاقة ارتباطية طردية قوية بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ، فيما يخص العبارات التالية: **ب31 * م2، ب33 * م3، ب35 * م8، ب36 * م5، ب38 * م7، ب39 * م7.**

نلاحظ أن هناك انسجام في إجابات إفراد عينة الدراسة، وهذا يدل أن البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية يحقق هدف من اهداف التنمية وهو أن التنمية من أولويات المؤسسة.

- عند مستوى معنوية 1%، توجد علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، فيما يخص العبارات التالية: **ب32 * م3، ب33 * م3، ب38 * م7، ب39 * م7.**

نلاحظ أن اجابات أفراد عينة الدراسة بين موافق وموافق بشدة في العبارات التي تهتم بالوعي البيئي لدى عمالها بإضافة باستخدام الرشيد و العقلاني للموارد المتاحة.

- عند مستوى معنوية 1%، توجد علاقة ارتباطية طردية قوية بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، فيما يخص العبارات التالية: **ب31 * م2، ب36 * م5.**

نلاحظ انسجام في إجابات أفراد العينة الدراسة، حيث كانت الإجابات حول هذا البعد إلى موافقة بشدة، وهذا يشير أن هناك اهتمام المؤسسة باستغلال الأمثل للموارد المتاحة، واحترام القوانين الخاصة بالحفاظ على البيئة.

المطلب الثاني: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية للمسؤولية الاجتماعية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بالنسبة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بناءا على المتغيرات الاسمية المذكورة سابقا.

أولا: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية بالنسبة للبعد الاقتصادي

1. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في محل الدراسة ترجع للجنس.

الجدول رقم (16.2): اختبار الفروق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير الجنس

Test Statistics[a]

	ب11	ب12	ب13	ب14	ب15	ب16	ب17	ب18	ب19	ب110	ب111	ب112
Mann-Whitney U	172.500	173.500	170.000	132.500	178.000	162.500	176.000	177.000	128.000	109.500	112.000	124.000
Wilcoxon W	382.500	383.500	380.000	342.500	388.000	372.500	386.000	387.000	338.000	319.500	322.000	334.000
Z	-.862-	-.762-	-.880-	-2.002-	-.631-	-1.103-	-.692-	-.648-	-2.084-	-2.526-	-2.468-	-2.124-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.389	.446	.379	.045	.528	.270	.489	.517	.037	.012	.014	.034
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.461[b]	.478[b]	.429[b]	.068[b]	.565[b]	.314[b]	.529[b]	.547[b]	.052[b]	.013[b]	.017[b]	.040[b]

a. Grouping Variable: الجنس

b. Not corrected for ties.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيم (Asymp. Sig. (2-tailed للعبارات، التاسعة، العاشرة والحادية عشر أصغر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف معنوي بين الذكور والإناث فيما يخص العمر البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

كما نلاحظ أن قيم (Asymp. Sig. (2-tailedلباقي العبارات أكبر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين الذكور والإناث فيما يخص الجنس البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

2. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عينة محل الدراسة ترجع للعمر.

الجدول رقم (17.2): اختبار الفروق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير العمر

Test Statistics[a,b]

	ب11	ب12	ب13	ب14	ب15	ب16	ب17	ب18	ب19	ب110	ب111	ب112
Kruskal-Wallis H	.175	1.125	4.713	5.882	1.147	5.149	4.097	7.039	4.409	6.447	7.177	12.736
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.981	.771	.194	.118	.766	.161	.251	.071	.221	.092	.066	.005

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: العمر

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيم (Asymp. Sig. (2-tailed للعبارات الثامنة، العاشرة والحادية عشر أصغر من مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بأن هناك اختلافا معنويا عند مستوى 10%في متغير العمر فيما يخص البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية.

كما نلاحظ أن قيمة (Asymp. Sig. (2-tailed للعبارة الثانية عشر بلغت 0.005 وهي اصغرمن مستوى المعنوية المحدد مسبقا (α=0,01) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% في البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص يعزى لمتغير العمر بالنسبة للعبارة الثانية عشر.

3. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عينة محل الدراسة ترجع للمستوى الدراسي

الجدول رقم (18.2): اختبار الفروق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عينة محل الدراسة وفق متغير المستوى الدراسي

Test Statistics[a,b]

	ب11	ب12	ب13	ب14	ب15	ب16	ب17	ب18	ب19	ب110	ب111	ب112
Kruskal-Wallis H	6.756	1.566	2.974	3.026	4.017	.825	1.441	3.295	2.148	.741	4.547	5.331
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.080	.667	.396	.388	.260	.844	.696	.348	.542	.864	.208	.149

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى_الدراسي

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) للعبارة الأولى بلغت 0.08 وهي أصغر من مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% في البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص يعزى لمتغير المستوى الدراسي بالنسبة للعبارة الأولى.

كما نلاحظ أن قيم Asymp. Sig. (2-tailed) لباقي العبارات أكبر من مستوى المعنوية المحدد مسبقا (α=0,10) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير المستوى الدراسي فيما يخص عمر العامل(ثانوي أو أقل جامعي، دراسات عليا، تكوين مهني...الخ) البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

4. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية عينة محل الدراسة ترجع للخبرة المهنية.

الجدول رقم (19.2): اختبار الفروق البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الخبرة المهنية

Test Statistics[a,b]

	ب11	ب12	ب13	ب14	ب15	ب16	ب17	ب18	ب19	ب110	ب111	ب112
Kruskal-Wallis H	.613	1.492	3.779	3.734	.895	2.028	1.293	2.066	3.942	2.557	1.886	1.133
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.894	.684	.286	.292	.827	.567	.731	.559	.268	.465	.596	.769

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبره_المهنيه

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيم(Asymp. Sig. (2-tailed لكل العبارات أكبر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير الخبرة المهنية فيما يخص بين مجموعات العامل (أقل من5سنوات، من5سنوات إلى10، من11سنة إلى15سنة، أكثر من15سنة) فيما يخص البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص.

5. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية ترجع للوضعية الاجتماعية

الجدول رقم (20.2): اختبار الفروق البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الوضعية الاجتماعية

Test Statistics[a,b]

	ب11	ب12	ب13	ب14	ب15	ب16	ب17	ب18	ب19	ب110	ب111	ب112
Kruskal-Wallis H	2.601	2.947	2.699	2.930	2.481	2.307	2.734	1.291	5.111	2.604	7.897	7.540
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.457	.400	.440	.403	.479	.511	.435	.731	.164	.457	.048	.057

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الوضعيه_الإجتماعيه

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة (Asymp. Sig. (2-tailed للعبارة الحادية عشر بلغت 0.048 وهي أصغر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% في البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية بين مختلف فئات متغير الوضعية الاجتماعية بالنسبة للعبارة الحادية عشر.

كما نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) للعبارة الثانية عشر بلغت 0.057 وهي أصغر من مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% في البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية بين مختلف فئات متغير الوضعية الاجتماعية بالنسبة للعبارة الثانية عشر.

أما بالنسبة لباقي العبارات، فنلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) أكبر من مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين مختلف فئات متغير الوضعية الاجتماعية فيما يخص البعد الاقتصادي المسؤولية الاجتماعية لهذه العبارات.

ثانيا: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية بالنسبة للبعد القانوني والأخلاقي

1. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية ترجع للجنس.

الجدول رقم (21.2): اختبار الفروق البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير الجنس

Test Statistics[a]

	ب21	ب22	ب23	ب24	ب25	ب26	ب27	ب28	ب29	ب210	ب211	ب212	ب213
Mann-Whitney U	159.000	182.000	149.000	196.500	158.500	154.500	128.000	147.000	193.500	192.000	176.000	193.000	188.000
Wilcoxon W	369.000	392.000	359.000	406.500	368.500	364.500	338.000	357.000	403.500	402.000	386.000	403.000	398.000
Z	-1.193-	-.518-	-1.569-	-.102-	-1.255-	-1.285-	-2.117-	-1.626-	-.190-	-.229-	-.782-	-.219-	-.377-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.233	.604	.117	.918	.210	.199	.034	.104	.849	.819	.434	.827	.706
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.277[b]	.640[b]	.174[b]	.925[b]	.265[b]	.221[b]	.052[b]	.157[b]	.862[b]	.841[b]	.529[b]	.862[b]	.758[b]

a. Grouping Variable: الجنس

b. Not corrected for ties.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) للعبارة السابعة بلغت 0.034 وهي أصغر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% في البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية بين الذكور والإناث بالنسبة للعبارة السابعة.

أما بالنسبة لباقي العبارات، فنلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا في البعد ال قانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية بين الذكور والإناث بالنسبة لهذه العبارات.

2. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية عينة محل الدراسة ترجع للعمر.

الجدول رقم (22.2): اختبار الفروق البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير العمر

Test Statistics[a,b]

	ب21	ب22	ب23	ب24	ب25	ب26	ب27	ب28	ب29	ب210	ب211	ب212	ب213
Kruskal-Wallis H	.478	1.590	3.613	1.166	6.105	6.126	6.291	4.023	1.395	6.135	7.541	8.581	6.785
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.924	.662	.306	.761	.107	.106	.098	.259	.707	.105	.057	.035	.079

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: العمر

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) للعبارة الثانية عشر بلغت 0.035 وهي اصغر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% في البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية بين مختلف فئات متغير العمر بالنسبة للعبارة الثانية عشر.

كما نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) للعبارات السابعة، الحادية عشر والثالثة عشر أصغر من مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10%في البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية يعزى للعمر بالنسبة للعبارات السابعة، الحادية عشر والثالثة عشر.

أما قيمة Asymp. Sig. (2-tailed)لباقي العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير العمر فيما يخص البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لهذه العبارات.

3. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية ترجع للمستوى الدراسي.

الجدول رقم (23.2): اختبار الفروق البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية وفق متغير المستوى الدراسي

Test Statistics[a,b]

	ب21	ب22	ب23	ب24	ب25	ب26	ب27	ب28	ب29	ب210	ب211	ب212	ب213
Kruskal-Wallis H	1.323	3.568	3.413	3.951	.671	1.164	.381	1.888	.531	4.367	2.078	1.823	.280
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.724	.312	.332	.267	.880	.762	.944	.596	.912	.224	.556	.610	.964

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى_الدراسي

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) لجميع العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بانه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير المستوى الدراسي فيما يخص البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

4. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية ترجع للخبرة المهنية

الجدول رقم (24.2): اختبار البعد القانوني والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير الخبرة المهنية

Test Statistics[a,b]

	ب21	ب22	ب23	ب24	ب25	ب26	ب27	ب28	ب29	ب210	ب211	ب212	ب213
Kruskal-Wallis H	4.674	2.038	3.883	4.681	3.204	5.637	.337	.105	1.928	3.954	.712	5.003	2.909
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.197	.565	.274	.197	.361	.131	.953	.991	.587	.266	.870	.172	.406

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبرة_المهنية

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيم Asymp. Sig. (2-tailed) لكل العبارات أكبر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير الخبرة المهنية فيما يخص البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

5. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية ترجع للوضعية الاجتماعية

الجدول رقم (25.2): اختبار الفروق البعد القانوني والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير الوضعية الاجتماعية

Test Statistics[a,b]

	ب21	ب22	ب23	ب24	ب25	ب26	ب27	ب28	ب29	ب210	ب211	ب212	ب213
Kruskal-Wallis H	3.633	2.730	4.657	1.587	3.389	3.900	3.718	.782	2.448	2.961	1.210	4.460	.148
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.304	.435	.199	.662	.335	.272	.294	.854	.485	.398	.751	.216	.985

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الوضعية_الإجتماعية

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) لجميع العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين مختلف فئات متغير الوضعية الاجتماعية فيما يخص البعد القانوني والأخلاقي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

ثالثا: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية بالنسبة للبعد البعد البيئي

1.فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية لعينة محل الدراسة ترجع للجنس.

الجدول رقم (26.2): اختبار الفروق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير الجنس

Test Statistics[a]

	ب31	ب32	ب33	ب34	ب35	ب36	ب37	ب38	ب39
Mann-Whitney U	158.500	157.000	176.000	177.000	198.500	155.000	167.000	197.000	167.500
Wilcoxon W	368.500	367.000	386.000	387.000	408.500	365.000	377.000	407.000	377.500
Z	-1.196-	-1.223-	-.714-	-.667-	-.045-	-1.315-	-.991-	-.085-	-.954-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.232	.221	.475	.505	.964	.188	.322	.932	.340
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.265[b]	.253[b]	.529[b]	.547[b]	.968[b]	.231[b]	.383[b]	.947[b]	.383[b]

a. Grouping Variable: الجنس

b. Not corrected for ties.

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة Asymp. Sig. (2-tailed) لجميع العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا في المسؤولية الاجتماعية بين الذكور والإناث بالنسبة لهذه العبارات.

2. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية ترجع للعمر

الجدول رقم (27.2): اختبار الفروق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير العمر

Test Statistics[a,b]

	ب31	ب32	ب33	ب34	ب35	ب36	ب37	ب38	ب39
Kruskal-Wallis H	6.231	2.930	4.613	10.052	5.350	5.820	.964	2.865	2.757
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.101	.403	.202	.018	.148	.121	.810	.413	.431

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: العمر

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig للعبارة الرابعة بلغت 0.018 وهي أصغر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% في البعد البيئي المسؤولية الاجتماعي بين مختلف فئات متغير العمر بالنسبة للعبارة الرابعة.

أما قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig لباقي العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير العمر فيما يخص البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لهذه العبارات.

3. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية ترجع للمستوى الدراسي

الجدول رقم (28.2): اختبار الفروق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير المستوى الدراسي

Test Statistics[a,b]

	ب31	ب32	ب33	ب34	ب35	ب36	ب37	ب38	ب39
Kruskal-Wallis H	4.331	2.474	3.303	1.038	1.769	5.068	.375	.428	.275
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.228	.480	.347	.792	.622	.167	.945	.934	.965

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى_الدراسي

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig لجميع العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير المستوى الدراسي فيما يخص البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية.

4. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية..... ترجع للخبرة المهنية

الجدول رقم (30.2): اختبار البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير الخبرة المهنية

Test Statistics[a,b]

	ب31	ب32	ب33	ب34	ب35	ب36	ب37	ب38	ب39
Kruskal-Wallis H	6.068	1.505	.203	1.404	.231	.189	.159	.329	1.644
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.108	.681	.977	.705	.972	.979	.984	.955	.649

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبره_المهنيه

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيم(2-tailed) .Asymp. Sig لكل العبارات أكبر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير الخبرة المهنية فيما يخص عبارات البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية.

5. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية ترجع للوضعية الاجتماعية

الجدول رقم (31.2): اختبار الفروق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وفق متغير الوضعية الاجتماعية

Test Statistics[a,b]

	ب31	ب32	ب33	ب34	ب35	ب36	ب37	ب38	ب39
Kruskal-Wallis H	.844	3.976	.363	4.160	3.331	4.052	.428	4.034	4.155
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.839	.264	.948	.245	.343	.256	.934	.258	.245

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الوضعيه_الإجتماعيه

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig لجميع العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين مختلف فئات متغير الوضعية الاجتماعية فيما يخص البعد البيئي المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثالث: اختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية للتنمية المستدامة

1. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للتنمية المستدامة عينة محل الدراسة ترجع للجنس:

الجدول رقم (31.2): اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير الجنس

Test Statistics[a]

	1م	2م	3م	4م	5م	6م	7م	8م	9م	10م
Mann-Whitney U	186.500	140.500	144.500	120.000	180.000	139.000	198.500	198.000	174.000	190.500
Wilcoxon W	396.500	350.500	354.500	330.000	390.000	349.000	408.500	408.000	384.000	400.500
Z	-.397-	-1.663-	-1.577-	-2.266-	-.595-	-1.760-	-.043-	-.057-	-.739-	-.275-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.692	.096	.115	.023	.552	.078	.966	.954	.460	.783
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.718[b]	.108[b]	.134[b]	.030[b]	.602[b]	.102[b]	.968[b]	.968[b]	.495[b]	.799[b]

a. Grouping Variable: الجنس

b. Not corrected for ties.

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig للعبارة الرابعة بلغت 0.023 وهي أصغر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%في التنمية المستدامة بين الذكور والإناث بالنسبة للعبارة الرابعة.

كما نلاحظ أن قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig للعبارات الثانية والسادسةاصغرمن مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10%في التنمية المستدامة بين الذكور والإناث بالنسبة للعبارات الثانية والسادسة.

أما قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig لباقي العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا في التنمية المستدامة وفق متغير الجنس بين الذكور والإناث لهذه العبارات.

2. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة التنمية المستدامة ترجع للعمر:

الجدول رقم (32.2): اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير العمر

Test Statistics[a,b]

	1م	2م	3م	4م	5م	6م	7م	8م	9م	10م
Kruskal-Wallis H	3.740	9.101	1.908	.180	6.335	11.169	3.098	6.127	5.268	5.816
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.291	.028	.592	.981	.096	.011	.377	.106	.153	.121

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: العمر

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة (Asymp. Sig. (2-tailed للعبارتين الثانية والسادسة أصغر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% في التنمية المستدامة بين مختلف فئات متغير العمر بالنسبة للعبارتين الثانية والسادسة.

كما نلاحظ أن قيمة (Asymp. Sig. (2-tailed للعبارة الخامسة أصغر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,10) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% في التنمية المستدامة بين مختلف فئات متغير العمر بالنسبة للعبارة الخامسة.

أما قيمة (Asymp. Sig. (2-tailed لباقي العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,10) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير العمر فيما يخص التنمية المستدامة بالنسبة لهذه العبارات.

3. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية التنمية المستدامة ترجع للمستوى الدراسي:

الجدول رقم (33.2): اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير المستوى الدراسي

Test Statistics[a,b]

	1م	2م	3م	4م	5م	6م	7م	8م	9م	10م
Kruskal-Wallis H	3.990	4.592	.945	5.003	7.955	8.473	2.184	2.605	5.821	5.204
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.263	.204	.815	.172	.047	.037	.535	.457	.121	.157

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المستوى_الدراسي

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig للعبارة الخامسة تساوي 0.047 وهي أصغر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل والقائل بوجود اختلاف معنوي عند مستوى 5%بين فئات متغير المستوى الدراسي فيما يخص التنمية المستدامة فيما يخص العبارة الخامسة.

أما قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig لباقي العبارات فكانت أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير المستوى الدراسي فيما يخص التنمية المستدامة بالنسبة لهذه العبارات.

4. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة التنمية المستدامة ترجع للخبرة المهنية

الجدول رقم (34.2): اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير الخبرة المهنية

Test Statistics[a,b]

	1م	2م	3م	4م	5م	6م	7م	8م	9م	10م
Kruskal-Wallis H	1.755	8.685	2.895	.457	.322	1.768	.461	4.030	9.511	10.962
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.625	.034	.408	.928	.956	.622	.927	.258	.023	.012

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الخبرة_المهنية

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيم(2-tailed) .Asymp. Sig للعبارات الثانية، التاسعة والعاشرة أصغر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير الخبرة المهنية فيما يخص التنمية المستدامة بالنسبة للعبارات الثانية، التاسعة والعاشرة.

أما قيم (2-tailed) .Asymp. Sig لباقي العبارات فكانت أكبر من مستوى المعنوية المحدد (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين فئات متغير الخبرة المهنية فيما يخص التنمية المستدامة لهذه العبارات.

5. فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة التنمية المستدامة ترجع للوضعية الاجتماعية

الجدول رقم (35.2): اختبار الفروق التنمية المستدامة وفق متغير الوضعية الاجتماعية

Test Statistics[a,b]

	1م	2م	3م	4م	5م	6م	7م	8م	9م	10م
Kruskal-Wallis H	3.578	1.069	2.526	2.602	3.989	5.945	1.482	.080	2.749	2.033
df	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Asymp. Sig.	.311	.785	.471	.457	.263	.114	.686	.994	.432	.566

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الوضعية_الإجتماعية

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS25

نلاحظ أن قيمة (2-tailed) .Asymp. Sig لجميع العبارات أكبر من مستوى المعنوية (α=0,05) وبالتالي نقبل الفرض العدمي، والقائل بأنه ليس هناك اختلافا معنويا بين مختلف فئات متغير الوضعية الاجتماعية فيما يخص التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية وأبعادها الثلاثة (البعد الاقتصادي، البعد القانوني والأخلاقي، والبعد البئي)، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وللوقوف على الأهمية البالغة التي يقوم بها القطاع الخاص، جاءت دراستنا هذه لتسلط الضوء على مؤسسات القطاع الخاص لولاية الوادي.

تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي لموضوع دراستنا، حيث قمنا بإعطاء فكرة عن مجتمع، عينة ونموذج الدراسة، وليكون لدراسة بعدا إحصائيا، تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات والذي صمم وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما تم التعريف بمختلف الأساليب و البرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج ومناقشتها، واختبار الفرضيات، و للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية لها، حيث تم اعتماد على برنامج SPSSv.25 بإضافة إلى برنامج Minitab18 وSPSS Amos v.25 .

خاتمة

خاتمة عامة

إن التزام مؤسسات القطاع الخاص بالأداء الاجتماعي يمثل الخيار الأفضل لنجاحها في بيئتها، فنجاح أي مؤسسة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل بما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورتها العامة في أذهان العاملين والزبائن والمستهلكين وكل أفراد المجتمع، إضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية من التلوث...الخ.

كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المميزات التي تتميز بها التنمية المستدامة، حيث تعمل التنمية المستدامة على جعل المؤسسة مسؤولة من خلال السلوك المهني، والحرص على اتخاذ قرارات ترضي جميع الأطراف وذلك لكون البقاء والتطور في البيئة الاقتصادية يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية وأن تستجيب لمتطلباتها، لذلك أصبحت مؤسسات القطاع الخاص مطالبة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

بالنظر إلى ما تم عرضه في الجانب النظري من الدراسة من المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وأهميتها، ولأجل الاحاطة بهذه الجوانب تم اختيار مؤسسات القطاع الخاص لدراسة الميدانية بولاية الوادي، حيث يعتبر قطاعا حساسا يتأثر بالمستجدات الجديدة التي تحدث في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

و من خلال ما سبق، يمكن عرض أهم النتائج الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي لنضع على ضوئها العديد من الحلول والمقترحات والمتمثلة في:

أولا: نتائج الدراسة النظرية:

وقفنا على جملة من النتائج في الدراسة النظرية نذكر منها:

- المسؤولية الاجتماعية للمنظمات هي التزام أصحاب الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية معا؛
- المسؤولية الاجتماعية جاءت نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها المنظمات جراء أنشطتها على البيئة والمجتمع؛
- تمثل المسؤولية الاجتماعية عملا أخلاقيا واجبا على إدارة المؤسسة لإعطاء المزيد من الاهتمام والرعاية الأساسية والخيرية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛

- لم تعد الإدارة مسؤولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم حملة الأسهم، بل أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذوي العلاقة مثل النقابات ،البيئة والمجتمع؛
- وجود علاقة ايجابية بين الاستجابة الاجتماعية لمنظمات الأعمال والأداء الاقتصادي؛
- يؤدي التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية إلى تحقيق العديد من المنافع التي تنعكس إيجابا على كل من المنظمة والمجتمع والدولة ككل؛
- المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، وذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- التنمية المستدامة عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد؛
- تساهم المسؤولية الاجتماعية في إرساء وتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة؛
- وجود علاقة تكاملية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لأن توفر إحداهما يضمن بالضرورة توفر الأخرى؛

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية

وكنتيجة للدراسة التي أجريناها من خلال الاستبيان تم التوصل إلى :

- بينت نتائج الدراسة التطبيقية أن أبعاد للمسؤولية الاجتماعية بمؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي سائد بمستوى منخفض، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى وهذا راجع إلى:

– غياب الوعي اللازم لتبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية خصوصا لدى المسيرين والقادة.

– غياب الأنظمة القانونية التي تنظم ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

– لا تزال المؤسسات عينة الدراسة ترتكز على نظرية المساهم، حيث تعتبر أنه صاحب المصلحة الأهم والأحق بالممارسات المسؤولة من طرف المؤسسة.

– الخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري.

- بينت نتائج الدراسة التطبيقية ليس هناك تجسيد عملي لأبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية وهذا راجع إلى:

– غياب تنسيق بين كل من الدولة، القطاع الخاص، أصحاب المصلحة في مختلف المجالات المتعلقة بقطاع الأعمال، مما يغيب التواصل والتنسيق بخصوص برامج المسؤولية الاجتماعية ويجعلها مجرد مبادرات فردية أقرب ما تكون إلى الأعمال الخيرية غير المنظمة والآتية والتي لا تفيد في تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية.

- تؤثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على المتغيرات الاسمية ذات دلالة إحصائية في مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي، بينت نتائج الدراسة التطبيقية عدم صحة الفرضية الثالثة وهذا راجع إلى:

– لا تؤثر متغيرات: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الخبرة المهنية، الوضعية الاجتماعية، على ممارسة المؤسسات عينة الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح. بإضافة للفرضية الرابعة التي بينت دراسة عدم صحتها التي لا تساهم في التنمية المستدامة.

- لا توجد هناك أثر للمتغيرات على العلاقات الإرتباطية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ذات الدلالة الإحصائية في مؤسسات القطاع الخاص بولاية الوادي بينت نتائج الدراسة التطبيقية صحة الفرضية الخامسة، لأنه المسؤولية الاجتماعية هي هدف من أهداف التنمية المستدامة التي تصبو اليها وهي علاقة طرديه، كلما كانت أبعاد المسؤولية الاجتماعية ذات فعالية تؤدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: التوصيات

✓ ضرورة صياغة النشاطات والممارسات الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص ضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحويل تلك النشاطات والممارسات إلى مناهج عمل ضمن إطار خطط وبرامج تفصيلية؛

✓ تنويع الممارسات والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية والتي تحقق رضا وولاء أصحاب المصالح سواء كان من داخل المؤسسة أم من خارجها؛

✓ تنظيم ورشات عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي المستوى تضم صناع للقرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الخاصة؛

✓ تنظيم دورات تكوين لرجال الأعمال لتعريفهم بالمفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية؛

✓ على مؤسسات القطاع الخاص لولاية الوادي أن تسعى إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين الموارد والحاجيات.و الاستفادة من تجارب المؤسسات في مجال تبني المسؤولية الاجتماعية.

رابعا: آفاق الدراسة

يكتسي موضوع المسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة حيث كثر الحديث على جوانب هذا الموضوع، ومن هنا في إطار هذه الدراسة يوصى بالمزيد من البحث في هذا المجال وفي الآتي عرض لأهم العناوين التي يتوجب التركيز عليها:

- دور أبعاد المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، باستخدام النمذجة اللوجستية؟
- دور الحوافز الجبائية في تفعيل أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، باستخدام تحليل المسار؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع بالعربية

I. الكتب

1. أحمد فراس الخرجي، **الإدارة البيئية**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

2. طاهر جميل، **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية**، بدون طبعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

3. عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على تنمية الدول النامية**، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2004.

4. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار الصفاء، ط1، عمان، الأردن،2007 .

5. محسن عبد الحميد توفيق، **التنمية المتواصلة والبيئة في الدول العربي**، بدون طبعة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، إدارة العلوم، تونس، .1992

6. مسعود سميح، **الموسوعة الاقتصادية**، ط 2، شركات المطبوعات للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان.

7. نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

8. هبة مصطفى كافي و مصطفى يوسف كافي، **التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال**، الفادوك للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، قسنطينة، 2017.

II. المذكرات والأطروحات

9. أحلام مقراني، أنيس هوام، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة:** دراسة حالة إسمنت –تبسة–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2016 -2017.

10.أشرف يونس علي، **دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة (جامعة غزة نموذجا)**، مذكرة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، الدراسات العليا كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013".

11.حسين عبد المطلب الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية**،2014".

12.خولة طلحي، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة مقارنة، جامعة أم البواقي،2014-2015".

13.رائد محمد حلس، بعنوان، **دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2016".

14.شامي فارس، ديلمي آمال، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة:** مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط (مقره المسيلة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

15.: فضيل غزال، **مساهمة تبني المسؤولية في تفعيل استراتيجية العلاقات العامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر –المسيلة–**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: استراتيجية وتسويق،2016-2017.

16.فؤاد محمد حسين المهدي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، 2003.

17.كمال ديب، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق التجارة أبعاد التنمية المستدامة**، مدخل بيئي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

18.محمد طاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

19.مسعودي محمد عمارة، **دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة في الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة روائح الورود– الوادي–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير فرع تسيير المنظمات، تخصص: حاكمية المؤسسات، جامعة محمد خيضر –بسكرة–،2014-2015.

20.مديحة بن أم هاني، **دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة ميدانية لمؤسسة Lafarge Holcim بالمسيلة–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة استراتجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018.

21.**وهيبة،بعنوان**:"تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، **دراسة تطبيقية** على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، "أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2013–2014".

22.**ياسر سعيد آبو هربيد، بعنوان:**" دور المسؤولية في تحقيق الميزة التنافسية، **دراسة حالة**: شركة توزيع كهرباء محافظات غزة. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إدارة الدولة و الحكم الرشيد، أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2017".

III. الدوريات و المجلات العلمية

23.آمنة تونسي وإبراهيم بورنان، المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية، **دراسات، مجلة دولية علمية محكمة**، العدد 28، جامعة الأغواط، الجزائر،2017.

24.بخدة شهرزاد، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية– دراسة حالة مؤسسة موبليس فرع بشار–"، **مجلة دراسات و أبحاث**، العدد 28، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة طاهري محمد بشار، 2017.

25.بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، **مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات**،العدد 2015.

26.محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية"، **مجلة الباحث**، العدد 12، الجزائر،2013.

IV. التظاهرات و الأبحاث العلمية

27. جديدي روضة، جديدي سميحة، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، الجزائر، يومي06و07 ديسمبر 2017

28. صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية:حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ،**المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف**، بيروت، 23- 25 مارس 2009.

29. عبد الله قلش، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز العلاقات التنظيمية داخل المؤسسات الاقتصادية، **مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات**، 14 ،15 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

30. مغربي عبد القادر، حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية و دورها في إرساء استراتجيات التنمية المستدامة، **مداخلة ضمن ملتقى حول آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في صناعة استراتجيات التنمية المستدامة**، جامعة طاهري مولاي، الجزائر.

V. القوانين و المراسيم

31. الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، القانون 03-01،العدد 20،43-07-2003.

ثانيا: المراجع الأجنبية

I. **Aile & Bausys**:"Corporate Social Responsibility and Financial Performance the Example of Estonia Latvia and Lithuania",2013.

II. **Pastrana & Sriramesh** :"Corporat Social Resposibility: Perceptions and prqctices among SMEs in Collombia",2013.

III. **Jaldin & Aktùre**: "Corporate Social Responsibility or Corporate social Responsiveness Case study of CSR in top Swedish firms",2006.

IV. **Wang**:"Factor Affecting Perceptions of Corporate Social Responsibility Implementation : An Emphasis on Values", 2011.

الملاحق

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

استـــــبيان

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته وبعد:

في إطار الدراسة المكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية اختصاص اقتصاد وتسيير المؤسسات، بعنوان: **"المسؤولية الاجتماعية ودورها في مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة"**، واستكمالا لجانب التطبيقي من الدراسة، ومن أجل معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسة، فإننا نضع بين أيديكم هذه الاستمارة راجين منكم الإجابة على الأسئلة بكل دقة وموضوعية بغية الوصول إلى نتائج دقيقة لهذا الموضوع.

نرجو من سيادتكم الفاضلة وضع علامة (×) في الخانة التي ترونها مناسبة، بأن هذه البيانات تستخدم لغرض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بالسرية التامة.

نشركم لحسن تعاونكم

المحور الأول: البيانات الشخصية و الوظيفية

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع إشارة (×) أمام الاختيار المناسب:

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر:** أقل من 25سنة ☐ من 25 أقل من35 سنة ☐

من 35 أقل من 45 سنة ☐ 45سنة فأكثر ☐

3. **المستوى الدراسي:** ثانوي أو أقل ☐ جامعي ☐

دراسات عليا ☐ شهادة تكوين مهني ☐

4. **الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5سنوات إلى10 ☐

من 11 إلى15 سنة ☐ أكثر من 15سنة ☐

5. الوضعية الإجتماعية : عازب(ة) ☐ متزوج(ة) ☐

مطلق(ة) ☐ أرمل (ة) ☐

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص

أولا: البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

الرقم	المتغيرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	تهتم المؤسسة بالتنويع في استثماراتها					
02	تسعى المؤسسة إلى زيادة حجم مبيعاتها					
03	تحترم المؤسسة قواعد المنافسة					
04	تعمل المؤسسة على خلق فرص العمل والقضاء على البطالة					
05	تقوم المؤسسة بتحقيق المساواة بين أصحاب المصالح					
06	بيئة المؤسسة مشجعة لثقافة الإبداع والابتكار					
07	تتميز المؤسسة بالصدق في تعاملاتها الاقتصادية مع الآخرين					
08	تلتزم المؤسسة بتوفير الخدمات الاجتماعية					
09	لدى المؤسسة القدرة على مواجهة المخاطر					
10	تسعى المؤسسة للمحاربة من الفساد الإداري والمالي بداخلها					
11	تساهم في دعم البرامج التكوين والرسكلة داخل وخارج المؤسسة					
12	تعترف المؤسسة بأهمية النقابات العمالية المختلفة وتحترم دورها					

ثانيا: البعد القانوني والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

الرقم	المتغيرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	تلتزم المؤسسة بالقوانين حماية المستهلك					
02	تهتم المؤسسة بشكاوي المجتمع					
03	تهتم المؤسسة بتوظيف المرأة					
04	تلتزم المؤسسة بكل التزاماتها القانونية تجاه جميع الأطراف ذات المصلحة					

05	تلتزم المؤسسة بتوفير كافة الوسائل الأمن والسلامة للعاملين مع ضمان النقل والرعاية الصحية					
06	تلتزم المؤسسة بالصدق في أنشطتها وممارساتها					
07	تراعي المؤسسة حقوق الإنسان					
08	تساهم المؤسسة في مواجهة الكوارث والأزمات					
09	تحترم المؤسسة القيم والعادات المجتمع					
10	تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع المحلي					
11	امتلاك المؤسسة دليل خاص بأخلاقيات العمل واضح ومعلنا لجميع العاملين لديها					
12	تتخذ المؤسسة عقوبات الصارمة اتجاه سلوكيات غيرالقانونية					
13	تدعم المؤسسة المؤسسات الخيرية					

ثالثا: البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية

الرقم	المتغيرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	تعمل المؤسسة على استغلال الأمثل للموارد الطبيعية					
02	تعمل المؤسسة في رفع الوعي البيئي لدى عمالها					
03	تهتم المؤسسة بنظافة مكان ومحيط العمل					
04	تهتم المؤسسة بالعنصر البيئي و تنقيص نسبة التلوث					
05	تلتزم المؤسسة بالقواعد و اللوائح البيئية من أجل الحفاظ على محيطها					
06	تهتم المؤسسة بطرق العلمية في التخلص من النفايات					
07	تهتم المؤسسة بالمساحات الخضراء					
08	تقوم المؤسسة بإجراء دورات تحسسيه لعماله بأهمية الحفاظ على البيئة					
09	تقوم المؤسسة بإعداد تقارير حول الأداء البيئي					

المحور الثالث: التنمية المستدامة

الرقم	المتغيرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية					
02	تهتم المؤسسة بالاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة					
03	تهدف التنمية المستدامة إلى عدم وجود فوارق بين طبقات المجتمع					
04	تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية					
05	تهدف التنمية إلى الحفاظ على التوازن البيئي					
06	تساهم في إعداد القادة المؤهلين علميا لخدمة وقيادة المؤسسات والقطاع الخاص بما يخدم عملية التنمية المستدامة					
07	التنمية المستدامة من أولويات المؤسسة					
08	تهدف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر					
09	تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين					
10	إن الالتزام بالمسؤولية يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي					